

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية
رقم (9) (الأدوات المالية) على القوائم المالية
لشركات التأمين الأردنية

**The Impact of the Application of International Financial
Reporting Standard IFRS 9 (Financial Instruments)
On the Financial Statements of Jordanian
Insurance Companies**

إعداد

موسى نبيل موسى أبودلو

إشراف

الأستاذة الدكتورة أسماء إبراهيم العمارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

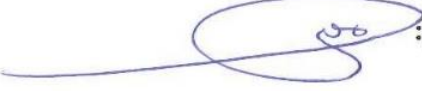
حزيران، 2021

تفويض

أنا موسى نبيل موسى أبودلو، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: موسى نبيل موسى أبودلو.

التاريخ: 2021 / 06 / 05.

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية

رقم 9 (الأدوات المالية) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية.

للباحث: موسى نبيل موسى أبودلو.

وأجيزت بتاريخ: 2021 / 06 / 05.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ. د. عاطف عقيل البواب	عضوًا من داخل الجامعة ورئيسًا	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د. أسماء إبراهيم العمارنة	مشرقا	جامعة الشرق الأوسط	
د. عبدالله أحمد الدعاس	عضوًا من داخل الجامعة	جامعة الشرق الأوسط	
أ. د. نضال محمود الرمحي	عضوًا من خارج الجامعة	جامعة الزرقاء	

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين القائل: (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)، سورة النمل، آية رقم 19 والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين القائل في الحديث الشريف: (لا يشكر الله، من لا يشكر الناس).

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى أن وفقني لإتمام دراستي وبحثي هذا ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة الشرق الأوسط وأخص بالشكر الأستاذة الدكتورة أسماء إبراهيم العمارنة لما بذلته من جهد في الإشراف على هذه الرسالة. كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الكرام، وأتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة في جامعة الشرق الأوسط.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة شركة القدس للتأمين على ما قدمته من عون وتشجيع لإكمال مسيرتي الدراسية.

الباحث
موسى أبودلو

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا بمعانيها الشامخة

والدي الحبيب

من جعلت الجنة تحت أقدامها صاحبة القلب الكبير النابض بالحنان

والدتي الحبيبة

من جمعتني بهم ذكريات الطفولة الجميلة

أخي وأخواتي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان.....	أ.....
تفويض.....	ب.....
قرار لجنة المناقشة.....	ج.....
شكر وتقدير.....	د.....
الإهداء.....	ه.....
فهرس المحتويات.....	و.....
قائمة الجداول.....	ح.....
قائمة الأشكال.....	ل.....
قائمة الاختصارات.....	م.....
الملخص باللغة العربية.....	ن.....
الملخص باللغة الإنجليزية.....	س.....

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة.....	2.....
2-1 مشكلة الدراسة.....	3.....
3-1 أسئلة الدراسة وفرضياتها.....	3.....
1-3-1 أسئلة الدراسة.....	3.....
2-3-1 فرضيات الدراسة.....	5.....
4-1 أهمية الدراسة.....	7.....
5-1 هدف الدراسة.....	7.....
6-1 أنموذج الدراسة.....	8.....
7-1 حدود الدراسة.....	9.....
8-1 محددات الدراسة.....	9.....
9-1 مصطلحات الدراسة.....	10.....

الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة

1-2 تمهيد.....	13.....
2-2 معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9.....	13.....

30	3-2 قطاع التأمين الأردني.....
32	4-2 تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في شركات التأمين الأردنية
35	5-2 الدراسات السابقة ذات الصلة.....
35	1-5-2 الدراسات العربية.....
40	2-5-2 الدراسات الاجنبية.....
46	3-5-2 ما يميز هذه الدراسة.....

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)

48	1-3 تمهيد.....
48	2-3 منهج البحث المستخدم.....
48	3-3 مجتمع الدراسة.....
49	4-3 عينة الدراسة.....
54	5-3 أداة الدراسة.....
54	6-3 متغيرات الدراسة.....
54	7-3 إجراءات الدراسة.....
55	8-3 المعالجة الإحصائية.....

الفصل الرابع: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

58	1-4 تمهيد.....
58	2-4 عرض بيانات الدراسة.....
60	3-4 الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة ومتغيراتها.....

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

116	1-5 نتائج الدراسة.....
117	2-5 التوصيات.....

قائمة المصادر والمراجع

119	أولاً: المراجع العربية.....
121	ثانياً: المراجع الأجنبية.....
123	ثالثاً: المراجع الإلكترونية.....

قائمة الجداول

رقم الفصل - رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
1-2	أوجه الاختلاف بين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) (IFRS 9) ومعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS 39)	20
2-2	ملخص الدراسات السابقة	43
1-3	عينة الدراسة، شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية	49
1-4	تصنيف شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية حسب المجموعة	59
2-4	صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الأولى ومصرف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2015	61
3-4	صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الأولى ومصرف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2016	63
4-4	صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الأولى ومصرف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2017	64
5-4	المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الأولى عام 2015	66
6-4	المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الأولى عام 2016	67
7-4	المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الأولى عام 2017	67
8-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية المجموعة الأولى عام 2018	69
9-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الأولى عام 2018.	71
10-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الأولى عام 2019.	72
11-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الأولى عام 2020.	74
12-4	المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية المجموعة الأولى عام 2018	75

رقم الفصل - رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
13-4	المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الأولى عام 2018	76
14-4	المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الأولى عام 2019	77
15-4	المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الأولى عام 2020	78
16-4	صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثانية ومصرف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2015	79
17-4	صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثانية ومصرف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2016	80
18-4	صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثانية ومصرف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2017	81
19-4	المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين المجموعة الثانية عام 2015	82
20-4	المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين المجموعة الثانية عام 2016	82
21-4	المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين المجموعة الثانية عام 2017	83
22-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2018	84
23-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2018	85
24-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2019	86
25-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2020	87
26-4	المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2018	88
27-4	المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2018	89

رقم الفصل - رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
28-4	المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2019	90
29-4	صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثالثة ومصرف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2015	91
30-4	صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثالثة ومصرف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2016	92
31-4	صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثالثة ومصرف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2017	93
32-4	المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين المجموعة الثالثة لعام 2015	94
33-4	المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين المجموعة الثالثة لعام 2016	95
34-4	المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين المجموعة الثالثة لعام 2017	95
35-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين المجموعة الثالثة عام 2018	96
36-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين المجموعة الثالثة عام 2018	97
37-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين المجموعة الثالثة عام 2019	99
38-4	أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين المجموعة الثالثة عام 2020	100
39-4	المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين المجموعة الثالثة عام 2018	101
40-4	المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين المجموعة الثالثة عام 2018	102
41-4	المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين المجموعة الثالثة عام 2019	103
42-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لصافي الدخل قبل تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد المعايير المطبقة في الشركة.	104

رقم الفصل - رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
43-4	تحليل التباين الأحادي للفروق في صافي الدخل قبل تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعاً لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة	105
44-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لصافي الدخل بعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعاً لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة	106
45-4	تحليل التباين الأحادي للفروق في صافي الدخل بعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعاً لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة	106
46-4	نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في صافي الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق جميع البنود	107
47-4	نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق ثلاثة بنود	108
48-4	نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق بندين	109
49-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأرباح المدورة تبعاً لعدد البنود المطبقة بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)	110
50-4	نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في المخصص قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق جميع البنود	111
51-4	نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في المخصص قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق ثلاثة بنود	112
52-4	نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في المخصص قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق بندين	113

قائمة الأشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الفصل - رقم الشكل
8	أنموذج الدراسة	1-1

قائمة الاختصارات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الانجليزية	الاختصار
الكلفة المطفأة	Amortized Cost	AC
الأصول المالية المتوفرة للبيع	Available For Sale Financial assets	AFS
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	International Financial Reporting Standards	IFRS
مجلس معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Board	IASB
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	IAS
لجنة معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards Committee	IASC
مجلس معايير المحاسبة المالية	Financial Accounting Standards Board	FASB
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	Financial assets at Fair Value Through Other Comprehensive Income	FVTOCI
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	Financial assets at Fair Value Through Profit or Loss	FVTPL
مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً	Generally Accepted Accounting Principles	GAAP
الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	Held To-Maturity Investments	HTM
التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية	Statistical Package for the Social Sciences	SPSS

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) (الأدوات المالية) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية

إعداد: موسى نبيل موسى أبودلو

إشراف: أ. د. أسماء ابراهيم العمارنة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية من خلال قائمة الدخل مقاساً بصافي الدخل ومن خلال قائمة المركز المالي مقاساً بالأرباح المحتجزة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك بالاعتماد على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية للفترة من عام 2015 لغاية عام 2020. وتمثلت عينة الدراسة بـ (23) شركة تأمين تم تصنيفها في أربعة مجموعات بناءً على عدد بنود نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة المتبعة لتطبيق المعيار، وتم الاعتماد على اختبار ت للعينات المستقلة (Independent T test) لاختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية، إنما يكمن أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في سنة التطبيق في الأول من كانون الأول لعام 2018، على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة لعام 2018 لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها توحيد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية، وذلك لتوفير معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة للشركات التأمين الأردنية، وضرورة وجود تشريعات رقابية على المحددات والمعطيات المتعلقة بالتصنيف الائتماني الخاص بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لشركات التأمين الأردنية.

الكلمات المفتاحية: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) (9) IFRS، القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية، الأدوات المالية.

**The Impact of the Application of International Financial Reporting
Standard IFRS 9 (Financial Instruments) On the Financial Statements
of Jordanian Insurance Companies**

Prepared by: Mousa Nabil Mousa Abudallou

Supervised by: Prof. Asma Ibrahim Al-Amarneh

Abstract

This study aims to identify the impact of the application of International Financial Reporting Standard No. (9) on the financial statements of Jordanian insurance companies listed in Amman Stock Exchange, through the income statement measured by net income and through the statement of financial position measured by retained profits. Relying on both the descriptive and analytical approaches, relying on the financial statements of Jordanian insurance companies listed in Amman Stock Exchange for the period from 2015 to 2020. The study sample is comprised of (23) insurance companies, these companies have been classified into four groups, based on the number of items in the expected credit loss model followed by these companies to apply the standard, and the independent t-test was used to test the study hypotheses.

The outcomes of the study indicated that there was no statistically significant impact of the application of the International Financial Reporting Standard IFRS (9) on the income statement of the Jordanian insurance companies listed in Amman Stock Exchange, but the impact was found on the application of the International Financial Reporting Standard IFRS (9) in January 1st of the year of application 2018, on the opening balances of the circulated profits for the year 2018 of the Jordanian insurance companies listed on the Amman Stock Exchange.

The study came out with a set of recommendations, most important of these recommendations is the necessity of unification of the expected credit loss model for Jordanian insurance companies listed in Amman Stock Exchange for the purpose of providing appropriate and comparable information for Jordanian insurance companies, with the need for regulatory observatory legislation on the determinants and data related to the credit rating of the expected credit loss model for the Jordanian insurance companies.

Keywords: International Financial Reporting Standard IFRS (9), Financial Statements of Jordanian Insurance Companies, Financial Instruments.

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

- 1-1 المقدمة
- 2-1 مشكلة الدراسة
- 3-1 أسئلة الدراسة وفرضياتها
- 4-1 أهمية الدراسة
- 5-1 أهداف الدراسة
- 6-1 أنموذج الدراسة
- 7-1 حدود الدراسة
- 8-1 محددات الدراسة
- 9-1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

تعاظمت أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال العقود الماضية بسبب الحاجة إلى تطبيقات محاسبية موحدة إضافة إلى الأسس والمبادئ وما يتبع ذلك من إجراءات لإعداد التقارير المالية، حيث أصبحت متطلباً رئيسياً للدخول إلى الأسواق المالية، وقد أصدر مجلس المحاسبة الدولية (IASB) معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الخاص بالتصنيف والقياس للأدوات المالية كبدل للمعيار محاسبة الدولي رقم (39) استجابة للحاجة لتحسين إعداد التقارير المالية للأدوات المالية وتبسيطها، واستجابة لمطالب مستخدمي القوائم المالية والأطراف المهتمة الأخرى التي طالبت دوماً بتطوير معيار جديد لإعداد التقارير المالية عن الأدوات المالية يكون بعيداً عن التعقيد ويعتمد أساساً موحدة للقياس والاعتراف.

وعلى أثر الانتقادات التي وجهت بصورة كبيرة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، نسبة للصعوبات التي صاحبت تطبيقه وذلك في أعقاب تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، صدرت المسودة النهائية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والمتعلق بالأدوات المالية التي تحمل تعديلات كبيرة سيكون لها العديد من الآثار الإيجابية لمعالجة الانتقادات السابقة لإصداره، ومن المتوقع أن يحدث تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تأثيرات متعددة على منشآت الأعمال بصورة عامة وعلى قطاع التأمين على وجه الخصوص.

وبناءً على ماسبق تهدف الدراسة إلى بيان أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9

(الأدوات المالية) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية.

2-1 مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة الدراسة في التعرف على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، والذي جاء بدلا عن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بسبب عدم مرونته وصعوبة فهمه للمستخدمين.

3-1 أسئلة الدراسة وفرضياتها

1-3-1 أسئلة الدراسة

سعت الدراسة للاجابة عن الاسئلة التالية:

السؤال الرئيسي الاول: هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية تبعا لعدد بنود المعيار التي تم تطبيقها؟

ويتفرع عن السؤال الاول الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الاولى والتي طبقت جميع بنود المعيار؟

- هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثانية والتي طبقت ثلاثة بنود من بنود المعيار؟

- هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثالثة والتي طبقت بندين فقط من بنود المعيار؟

- هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الرابعة والتي افصحت انها لم تتأثر بتطبيق بنود المعيار؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية تبعا لعدد بنود المعيار التي تم تطبيقها؟

ويتفرع عن السؤال الثاني الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الاولى والتي طبقت جميع بنود المعيار؟

- هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثانية والتي طبقت ثلاثة بنود من بنود المعيار؟

- هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثالثة والتي طبقت بندين من بنود المعيار؟

- هل هناك أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الرابعة؟

1-3-2 فرضيات الدراسة

سعت الدراسة في ضوء الأسئلة التي تحاول الإجابة عليها إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى (H_{01}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية تبعا لعدد بنود المعيار التي تم تطبيقها.

وينفرد من الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية الآتية:

- **الفرضية الفرعية الأولى (H_{01-1}):** لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الأولى والتي طبقت جميع بنود المعيار.
- **الفرضية الفرعية الثانية (H_{01-2}):** لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثانية والتي طبقت ثلاثة بنود من بنود المعيار.
- **الفرضية الفرعية الثالثة (H_{01-3}):** لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثالثة والتي طبقت بندين من بنود المعيار.

- **الفرضية الفرعية الرابعة: (H_{01-4}):** لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الرابعة.
- **الفرضية الرئيسية الثانية (H_{02}):** لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية تبعا لعدد بنود المعيار التي تم تطبيقها.
وينفرد من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:
- **الفرضية الفرعية الأولى (H_{02-1}):** لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الاولى والتي طبقت جميع بنود المعيار.
- **الفرضية الفرعية الثانية (H_{02-2}):** لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثانية والتي طبقت ثلاثة بنود من بنود المعيار.
- **الفرضية الفرعية الثالثة (H_{02-3}):** لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثالثة والتي طبقت بندين من بنود المعيار.
- **الفرضية الفرعية الرابعة (H_{02-4}):** لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الرابعة.

1-4 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من استهدافها لقياس الأثار المختلفة لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. إذ تستعرض هذه الدراسة القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية ممثلة بقائمة الدخل وقائمة المركز المالي تبعا لعدد البنود التي تم تطبيقها من قبل الشركات عينة الدراسة، وتبيان أثر تطبيق المعيار على صافي الدخل والارباح المحتجزة لهذه الشركات خلال فترة الدراسة.

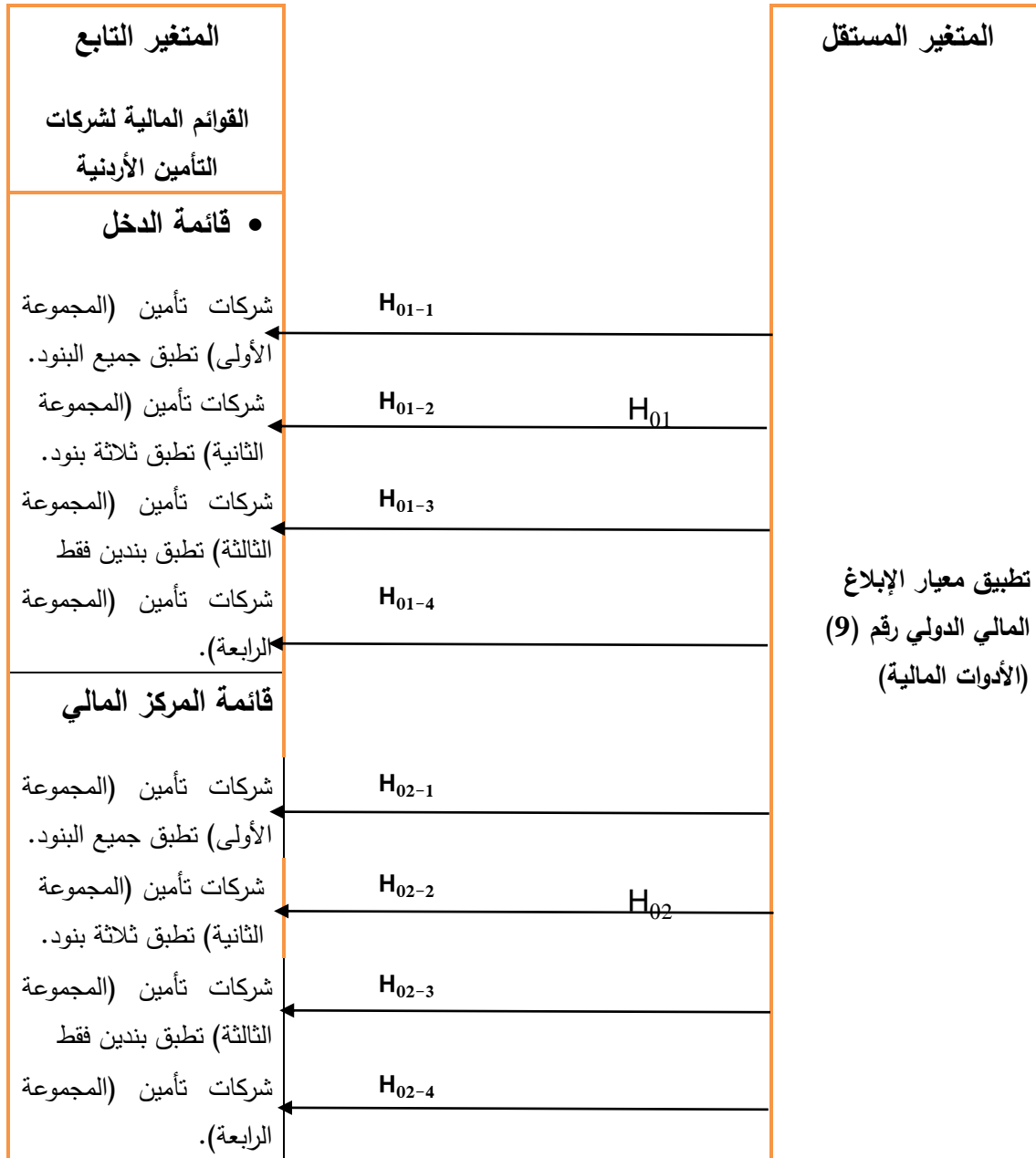
1-5 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية وذلك من خلال استقصاء أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي تبعا لعدد البنود التي تم تطبيقها من قبل الشركات عينة الدراسة.

حيث سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية عند اصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) إلى معالجة المخاوف الرئيسية التي نشأت نتيجة للأزمة المالية العالمية حيث ساهم نموذج الخسارة المتحققة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في تأخر الاعتراف بالخسائر الائتمانية وعليه فقد قدم مجلس المعايير المحاسبة الدولية نمودجا يهدف إلى قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال نظرة مستقبلية مبنية على معلومات تاريخية ومعلومات حالية ومتوقعة عن التعرضات الائتمانية وذلك بخلاف المنهجيات السابقة التي كانت تعتمد على تحقيق الخسائر من أجل تسجيلها.

6-1 أنموذج الدراسة

بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة تم اشتقاق أنموذج الدراسة حسب الآتي:



الشكل رقم (1-1) أنموذج الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة

7-1 حدود الدراسة

1-7-1 الحدود الزمنية للدراسة

تمثل الحدود الزمنية للدراسة من بداية التطبيق الإلزامي للمعيار بداية 2018، البيانات المالية الخاصة لشركات التأمين الأردنية المنشورة في سوق عمان للأوراق المالية ضمن السنوات (2018-2020)، وتم اختيار هذه الفترة تحديداً لأن المعيار أصبح مفهوماً ومطبّقاً في شركات التأمين الأردنية، وسيتم مقارنة نتائج أعمال شركات التأمين لهذه الفترة (2018-2020) مع الفترة الزمنية (2015-2017) أي قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من قبل شركات التأمين الأردنية.

1-7-2 الحدود المكانية للدراسة

شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية والبالغ عددها (23) شركة.

8-1 محددات الدراسة

يمكن تلخيص محددات الدراسة بالنقاط التالية:

- تم إعداد الدراسة باستخدام البيانات المالية لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، أي تم استبعاد البيانات المالية لشركات التأمين غير مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.
- لغايات إتمام الدراسة تم العمل على فرض ان التحول إلى تطبيق المعيار كان في الأول من كانون الثاني 2018.

1-9 مصطلحات الدراسة

➤ معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)

هو المعيار الذي جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ويعتبر ساري المفعول ولازم في 2018/1/1 ويتناول المعالجة المحاسبية للأدوات المالية ووضع الأسس والمبادئ المتعلقة بالإبلاغ المالي عن الأصول المالية والتي من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومعينة لمستخدمي القرارات. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2015)

➤ الأداة المالية

أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمنشأة ما وفي نفس الوقت نشوء إلزام مالي أو أداة حق ملكية لمنشأة أخرى. فمثلاً شراء شركة (س) السندات الصادرة عن شركة (ص) يؤدي إلى نشوء أصل مالي لدى (س) والاستثمارات المالية في السندات ونفس الوقت نشوء إلزام لدى شركة (ص) وهو اسناد القرض. (أبو نصار وحميدات، 2020)

➤ القيمة العادلة

هي المبلغ التي سيتم استلامه إذا تم بيع الأصل أو دفعه لتسديد الالتزام في عملية اعتيادية بين أطراف مشاركة بالسوق المنتظم بتاريخ قياس القيمة العادلة. (أبو نصار وحميدات، 2020)

التعريفات الإجرائية

➤ الخسائر الإئتمانية المتوقعة

تشير الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى "التقدير المرجح- بالوزن للخسائر الإئتمانية (القيمة الحالية للعجز النقدي) عبر العمر المتوقع للموجودات المالية". وبما أن الخسائر الإئتمانية المتوقعة تأخذ بالحسبان قيمة وتوقيت الدفعات المالية، فإن الخسائر الإئتمانية سوف تظهر حتى لو

توقعت الوحدة الاقتصادية إستلام كامل مبلغ الدفعة بتاريخ لاحق لتاريخ الحق التعاقدى، وهي تمثل الخسائر الإئتمانية المتوقعة "أي الفرق بين القيمة الحالية للتدفق النقدي التعاقدى المستحق للوحدة الاقتصادية بناءً على العقد وبين التدفق النقدي التي تتوقع أن تستلمه الوحدة الاقتصادية".

(IFRS9,2015)

الفصل الثاني: الأدب النظري والدراسات السابقة

1-2 تمهيد

2-2 معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9).

3-2 قطاع التأمين الأردني.

4-2 تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في شركات التأمين الأردنية.

5-2 الدراسات السابقة ذات الصلة.

1-5-2 الدراسات العربية.

2-5-2 الدراسات الأجنبية.

3-5-2 ما يميز هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

2-1 تمهيد

يبين هذا الفصل المواضيع المختلفة للمفاهيم النظرية المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والأمور المتعلقة في نطاقه وبنوده وأيضاً معرفة الفرق بين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) ومعيار المحاسبي الدولي رقم (39) ومعرفة السبب من وراء استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم (39) بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9).

2-2 معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9

2-2-1 مفهوم ونشأة وتطوير المعيار المالي الإبلاغ المالي الدولي رقم 9

كان لتداعيات الأزمة المالية العالمية التي عصفت في الاقتصاد العالمي عام 2008 والتي كان من الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة هي الممارسات الخاطئة لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية التي استخدمتها الشركات العملاقة وبالأخص الشركات الأمريكية للتلاعب في الأرباح وتضخيم الأصول والتي أدت إلى نشوء هذه الأزمة، أثر واضح على بيئة الأعمال بصورة عامة، وعلى معايير المحاسبة على وجه الخصوص وذلك للارتباط الوثيق الذي تلعبه المعايير المحاسبية بالبيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال وبرزت هذا الأثر بصورة جلية في التغييرات التي حدثت في معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بجانب التغييرات في المبادئ المحاسبية المقبولة بصورة عامة (GAAP)، وكان لكل هذه التغييرات أثر واضح في التقليل من الأثر السلبية للأزمة، بالإضافة لتلبية مطالب البعض بإجراء تحسينات على المعايير القائمة لضمان جودة إعداد التقارير المالية، علماً بأن الاهتمام بتلك المعايير ذو دلالة

كبيرة فيما يتعلق بتدعيم القابلية للمقارنة وتحسين الشفافية، وزيادة جودة التقارير المالية بغرض زيادة منافع المستثمرين، وتحسين ورفع كفاءة الأسواق المالية مع مراعاة مصالح الأطراف المستفيدة من المنشآت المختلفة. (الزمر، 2012)

وفيما يتعلق بالأدوات المالية بصفة خاصة المعيار (IAS39) واستجابة لتلك الاتجاهات واستناداً على الجهود المبذولة من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجموعة الاستشارية للأزمة المالية (FCAG) صدر معيار إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS 9) في 12 تشرين الثاني 2009 كبداية للمعيار وكجزء من مشكلة الاعتراف وقياس الأصول المالية، على أن تكتمل عملية الإحلال بين المعيارين خلال العام 2010. (Chan, 2010)، وذلك من خلال القيام بالعديد من التعديلات على معيار (IAS39) والتي من أبرزها أن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 يغطي التصنيف والقياس للموجودات والمطلوبات المالية، حيث أن تطبيق المعيار سيكون سارياً في كانون الثاني 2018 على الرغم من أن مجلس التقارير الدولية أتاح مساحة للتطبيق المبكر للمعيار اعتباراً من 2015. وقد وضع المجلس برنامجاً ليحل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 بدلاً عن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. (Hassan, 2011)

وهذا الذي جعل المجلس يسارع بوضع خطة لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 (IAS39) بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 من خلال ثلاث مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية

ابتداءً من تشرين الثاني 2009، فقد أصدر المجلس بنوداً بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 تتعلق بتصنيف وقياس الالتزامات المالية، حيث إن تلك البنود تتطلب أن تكون جميع الأصول

مصنفة استناداً على نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق التعاقدية للأصل المالي، فالأصول تصنف مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف معاملة معينة في حال أصل مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وتقاس الأصول لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة، وفي تشرين الأول 2010 أضاف المجلس إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية. (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2014)

المرحلة الثانية: منهج انخفاض القيمة (التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة)

خلال الأزمة المالية في عام 2008، وما صاحبها من الاعتراف المتأخر لخسائر الائتمان فيما يتصل بالقروض وغيرها من الأدوات المالية تم اعتبار ذلك على أنه نقطة ضعف في المعايير المحاسبية آنذاك. وبناء عليه، فقد أدخل المجلس الدولي للمعايير المحاسبية كجزء من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 نموذجاً جديداً لإثبات الخسائر المتوقعة من انخفاض القيمة، والذي يتطلب الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة بشكل أسرع. وعلى وجه التحديد، يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 من كيانات الأعمال تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الوهلة الأولى للاعتراف بالأدوات المالية ويجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى العمر الافتراضي لها وبصورة أسرع. (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2014)

المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط

حيث أن مجلس معايير المحاسبة الدولية بحث في هذه المرحلة كيفية تحسين وتبسيط متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بمحاسبة التحوط المنصوص عليها في معيار المحاسبي الدولي رقم 39، ومن المعلوم بأن محاسبة التحوط تؤثر على أسس الاعتراف بالأرباح والخسائر

(الإيرادات والمصروفات) المتعلقة بالبند المغطي أو أداة التحوط ويأخذ ذلك شكلين حسب ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS39) التغطية بالقيمة العادلة أو التدفق النقدي - صافي تحوط الاستثمار . (مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2014).

كما وضع المجلس اتجاهاً يستخدمان لتحديد كيفية تصنيف وقياس الأصول المالية هما:

(Michael, 2014)

- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية.

- خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصول المالية.

أما الاتجاه الأول فيعتمد على الطريقة التي تدير بها شركات التأمين أصولها المالية بغرض

توليد التدفقات النقدية، وذلك بالمحافظة على القيمة الزمنية للنقود.

ويتم تحديد هذا النموذج من خلال الأهداف والنشاطات التي تسعى الشركة لتحديدها، ومن

خلال تقييم نموذج الأعمال على مستويات متعددة، فإذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل

التدفقات النقدية التعاقدية يتم تصنيف الأصول المالية بالكلفة المستنفذة، وإذا كان نموذج الأعمال

يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصل يتم تصنيف الأصول بالقيمة العادلة من خلال

الدخل الشامل الآخر، وإذا كان نموذج الأعمال يهدف إلى شراء وبيع ونشط يتم تصنيف الأصول

المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.

وفيما يتعلق بالخصائص التعاقدية للتدفق النقدي للأصل المالي (اختبار مدفوعات أصل الدين

والفائدة حصراً)، يجب التدقيق بتفاصيل المدفوعات التعاقدية وهل هذه المدفوعات مقتصرة على

سداد أصل الدين والفوائد الاعتيادية فقط Solely payments of principal and interest

(SPPI)، لا بد من إشارة إلى أن الفائدة المقبولة هنا هي التي تتألف فقط من:

- القيمة الزمنية (Time Value)

- مخاطر الائتمان (Credit Risk)

2-2-2 هدف ونطاق معيار الإبلاغ المالي لدولي رقم 9

- هدف المعيار (IFRS 9): يهدف المعيار للحد من المشاكل والصعوبات التي صاحبت تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39، ويركز المعيار بشكل أساسي على وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول والالتزامات المالية بحيث يمكن ذلك من عرض معلومات ملائمة وذات فائدة لمستخدمي البيانات المالية بغرض تقييم المبالغ والتوقيت والشكوك المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة. ووضع أسس للاعتراف والقياس والإطفاء ومحاسبة التحوط كجزء من مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية باستبدال معيار المحاسبة الدولي (IAS 39) الخاص بالأدوات المالية الاعتراف والقياس، وأعد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 بشكل موضوعي كمدخل للاعتراف وقياس الأصول المالية بصورة تعكس نموذج الأعمال الذي يمكن إدارته من خلال خصائص التدفق النقدي التعاقدية، ونموذج انخفاض في الأصول والقروض والأدوات المالية لمحاسبة التغطية (IFRS 9, 2015).

- نطاق المعيار (IFRS 9): من خلال ما تم عرضه فإن نطاق المعيار يغطي جميع البنود التي تقع ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية والقياس والاعتراف، (Venkata, 2009) ويمتد نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 ليحتوي على الأصول الثابتة بالإضافة إلى الالتزامات المالية. (Crowe, 2014)

2-2-3 التحديات التي تواجه تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9.

إن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 ليس بالأمر السهل، وذلك للتدرج الذي مر به المعيار وفق مراحل متعددة من السنوات ابتداء من حزيران 2009 انتهاء بالاستبدال الكامل في

2014، على أن يكون سارياً من تاريخ كانون الثاني 2018 على الرغم من إتاحة الفرصة لتطبيق مراحل المعيار منذ فترة مبكرة، ويعني هذا وجود العديد من التحديات التي تقابل تطبيقه وفق الآتي:

(Beerbaum, 2015)

1. حاجة المنشآت إلى تقييم كل الأدوات المالية التي ستتأثر ببداية القياس وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 وبموجب ذلك لا بد من إجراء التعديلات على الأنظمة المحاسبية بتلك المنشآت.
2. وجود العديد من المجالات التي تتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونيين، مثال ذلك ما إذا كان نموذج الأعمال مثلاً يدار بطريقة نشطة لغرض تحقيق التغيير في القيمة العادلة.
3. إن الأدوات المالية التي أعيد تصنيفها في فترة سابقة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بحاجة إلى إعادة تصنيف وفقاً لمبدأ القيمة العادلة استناداً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 حيث أنها تعتمد على نماذج الأعمال وخصائصها.
4. تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 يتطلب إعادة تصنيف الموجودات المالية الي أعدت وفقاً لمبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إلى إعدادها استناداً لمبدأ التكلفة المطفأة، كما يصبح من غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي حيث أن أرقام السنة السابقة (سنة المقارنة) إذا كانت مذكورة تحتاج إلى توضيح في حالة الربح أو الخسارة من القيمة العادلة لتلك الموجودات التي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغيير في قيمة المشتقات المالية، بالإضافة إلى ذلك إن التأثير في المرحلة الانتقالية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على الأرباح المحتفظ بها قد يكون جوهرياً في حالة أن البند المحتاط له تم قياسه بأثر رجعي وفقاً لمبدأ التكلفة المطفأة وأن المشتقات ظلت بالقيمة العادلة.

5. إن منشأة الأعمال التي تطبق هذا المعيار تحتاج إلى تحديد تأثير الضرائب والجهات الإشرافية عند تطبيق المعيار أعلاه ويعني ذلك تغييراً في طريقة القياس والأثر المترتب على صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة.

6. احتمالية التطبيق الغير سليم للمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 نتيجة نقص الخبرة أو لعدم الاستعداد الكامل لتطبيقه لذلك سيتطلب تطبيق هذا المعيار تفعيل الرقابة اللازمة من الجهات الرقابية لمتابعة مدى الالتزام من قبل المؤسسات المالية بمتطلبات تطبيق المعيار الجديد.

وبجانب ذلك فإن التحول لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 له تأثير على النظم والضوابط والعقود والسياسات الائتمانية وذلك يؤثر بدوره على استراتيجيات المنشآت لإعداد التقارير المالية وعملياتها، علماً بأن طبيعة وحجم ذلك الأثر يختلف باختلاف نشاط شركات المالية، ففي البنوك تعتبر طريقة حساب مخصصات خسائر القروض هي التغيير الأكثر أهمية حيث تتطلب تلك الطريقة الجديدة حساب المخصصات لكل خسارة على حدة وعلى أساس توقعي أي التنبؤ بالخسارة قبل حدوثها، وبالتالي فإن لتطبيق نموذج الخسائر الائتمان المتوقعة الخاص بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على الحد من مخاطر القروض وأثر الإفصاح عن تلك المخصصات في تعزيز الثقة المودعين وأصحاب المصلحة، وذلك الأمر بالنسبة لشركات التأمين الأردنية فقد أوجد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 مخصصات إضافية، مما يتطلب من شركات التأمين إعادة النظر في سياستها الائتمانية وسياستها الاستثمارية، مما يتطلب الأمر إلى خطة واضحة للتحول مع تقييم الآثار المترتبة على ذلك التحول لتجنب أي مفاجآت غير المرغوب فيها في وقت لاحق من عملية التحول. (ويفر، 2016)

4-2-2 أوجه الاختلاف بين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والمعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

من أهم الأسباب التي أدت إلى إعادة النظر في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 واستبداله بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 ما يلي:

- صعوبة فهم المتطلبات المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وكذلك تطبيقها وتفسيرها.

- الهدف الإستراتيجي الذي وضع في عام 2005 بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية الأمريكية لتبسيط وتوحيد وتحسين التقارير المالية الخاصة بالأدوات المالية.

- تبعات الأزمة المالية في عام 2009 وقرارات مجموعة العشرين.

والجدول رقم (1-2) يبين أوجه الاختلاف بين المعيارين.

الجدول رقم (1-2) أوجه الاختلاف بين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) ومعيار المحاسبي الدولي رقم 39

الرقم	مجال المقارنة	معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 IFRS 9	معيار المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS 39)
1	مسمى المعيار	الأدوات المالية	الأدوات المالية الاعتراف والقياس
2	سريان التطبيق	السماح بالتطبيق من فترة مبكر في 2015/1/1، والإلزامية التطبيق في 2018/1/1	يسري في الوقت الحالي (وقت صدوره)
3	نطاق المعيار	يشمل فقط الأصول المالية، وفي الوقت الحاضر لا يشمل المطلوبات المالية واستبعاد الأدوات المالية وانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط (حسب مراحل التطبيق الثانية والثالثة)	جميع الأصول والمطلوبات المالية ومحاسبة التحوط
4	تصنيف أدوات الدين	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL) والكلفة المطفأة (AC)	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL) والأدوات المتاحة للبيع (AFS) والمحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (HTM)

الرقم	مجال المقارنة	معياري الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 IFRS 9	معياري المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS 39)
5	تصنيف أدوات حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL)، والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (FVOCI)	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL) والأدوات المتاحة للبيع (AFS)
6	أسس التصنيف	يتم التصنيف على أساس نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية	نية التعاقد لأجل تحقيق أرباح المدى القصير، القروض، المشتقات تخضع لقيود محددة
7	قياس أدوات الدين	- تقاس بالتكلفة المطفأة (AC) إذا هدف نموذج الأعمال هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل فقط سداد أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي غير المسدد. - أدوات الدين التي تتوفر فيها المعايير المذكورة أعلاه يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL). - إذا لم يكن كذلك، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVPL).	تقاس بالتكلفة المطفأة إذا صنفحت محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وهناك بعض التصنيفات تقاس على أساس القيمة العادلة.
8	قياس أدوات حقوق الملكية	تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، لكن المنشأة قد تحدد اختياراً غير قابل للنقص عند الاعتراف المبدئي فيما يخص استثمارات محددة في أدوات حقوق الملكية التي تقاس بخلاف ذلك بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة لعرض التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، بشرط عدم وجود نية المتاجرة.	تقاس بالقيمة العادلة، مع استثناء الأسهم غير المسعرة، ويتم قياس الاستثمارات بالتكلفة حيث القيمة العادلة لضعف الموثوقة.
9	المشتقات الضمنية	تفصل المشتقة الضمنية عن العقد الأساسي وتقاس كمشتقة وفق ما ورد بهذا المعيار إذا كانت الخصائص الاقتصادية للمشتقة الضمنية ومخاطرها غير مرتبطة على نحو وثيق بخصائص العقد الأساسي ومخاطره وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.	تعتبر ضمن العقود المختلطة وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL)
10	خيار القيمة العادلة	تقيس المنشأة الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة عند الاعتراف المبدئي فقط، وبعد الاعتراف المبدئي يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة.	تقيس المنشأة أصول مالية تقاس بالقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي ولها مطلق الحرية في القيام بذلك دون مراعاة لمعايير أخرى.

معيار المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS 39)	معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 IFRS 9	مجال المقارنة	الرقم
يتم إعادة تصنيف الدين من بين (4) مجموعات محددة بالمعيار بموجب ظروف محددة (الربح / الخسارة) تبعاً لحركة التصنيفات الواردة بالمعيار، ويعاد التصنيف من تاريخ الاحتفاظ بأداة الدين حتى تاريخ الاستحقاق بصورة جادة ما لم تحدث استثناءات.	إذا تغيرت أهداف نموذج الأعمال يسمح إعادة التصنيف للأدوات المالية من الربح أو الخسارة إلى التكلفة المطفأة أو العكس على أن تكون تلك التغييرات واضحة للأطراف ويتوقع أن يكون ذلك نادراً.	إعادة تصنيف أدوات الدين	11
يسمح بإعادة التصنيف بين أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، عندما يكون الربح والخسارة غير المحققة معترفاً بها الأرباح والخسائر على أساس القيمة العادلة، وعندما يتم التحويل من القيمة العادلة من خلال الربح إلى الأدوات المتاحة للبيع لا يمكن عكس الربح والخسارة المعترف بها وغير المحققة، كل الأرباح والخسائر المحققة من الأدوات المتاحة للبيع تدرج في الأرباح والخسائر خصماً على حقوق المساهمين.	إذا أعادت المنشأة تصنيف أداة بين القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إلى فئة قياس القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة يستمر قياس الأداة بالقيمة العادلة ويعاد تصنيف الأرباح المتراكمة في الدخل الشامل من حقوق الملكية إلى حساب الأرباح والخسائر في تاريخ إعادة التصنيف.	إعادة تصنيف أدوات حقوق الملكية	12

المصدر: مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2014

2-2-5 تأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على قطاع التأمين

تسببت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في هز الأسواق المالية بصورة كبيرة وأثرت على الاقتصاديات العالمية، وتم إلقاء اللوم على الأدوات المالية المبتكرة وأزمة الدين والرهن العقاري، وعلى الرغم من أن الهدف أساسي لهذه الأدوات المبتكرة هو إدارة مخاطر الائتمان، ولكن الواقع يشير إلى فشلها في تحقيق ذلك الهدف، وذلك نتيجة للتسعير الخاطئ لمخاطر الائتمان والتقليل من مخاطر الرهن العقاري المؤمن عليه مع تخلف سداد الرهون. (العبان، العصيمي، 2010)

وبعد صدور المسودة النهائية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 في تموز 2014، وليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الخاص بالأدوات المالية، برزت مجموعة من التحديات على منشآت الأعمال بصورة عامة وقطاع التأمين على وجه الخصوص نتيجة للتعديلات الكبيرة التي أوجدها المعيار، والانتقادات المتعددة التي وجهت لمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث حوى المعيار الأخير صعوبات وتعقيدات متعددة في واقع التطبيق والممارسة، وبتفاوت تأثير تطبيق هذا المعيار حسب طبيعة المنشآت.

مع إمعان النظر في القوائم المالية لشركات التأمين المساهمة العامة الأردنية، خلال الفترة الممتدة بين عامي (2005-2015) فيمكن الاستدلال إلى أنه قد انتهجت هذه الشركات سياساتها الاستراتيجية نحو التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، كاستجابة جوهرية لتلافي تلك الملاحظات والمطالعات التي تشكلت في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وكذلك تلافي تلك الانتقادات والصعوبات التي قد شابت في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، حيث التزمت أغلبية هذه الشركات في تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، وتحديداً منذ عام (2011)، حيث اتخذت هذه الشركات الخطوات الكفيلة بإعادة دراسة وضع أدواتها المالية من الأصول والالتزامات وبما يتماشى مع تلك المتطلبات التي يتضمنها المعيار.

سارت العديد من الجهات الرسمية الأردنية نحو تدعيم إلزامية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الشركات الأردنية، حيث أصدر البنك المركزي الأردني تعميماً في نهاية عام (2010) يفيد بضرورة الالتزام بتطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وبشكل مبكر وابتداءً من تاريخ الثلاثون من حزيران عام 2011، كما قد أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليماتها للشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية للأوراق المالية بضرورة البدء

بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) ابتداءً من تاريخ الأول من كانون الأول عام 2011، وكما عملت شركات التدقيق الحسابات الخارجية على إرشاد شركات التأمين الأردنية نحو تدعيم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) الأمر الذي ساهم في زيادة جودة المعلومات التي تتضمنها الإفصاحات المالية ضمن قوائم شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية.

ومن خلال هذا المبحث سنتناول الآثار والتحديات المتوقع أن يتأثر بها قطاع التأمين:

أولاً: نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)

قبل شروع شركات التأمين في تطبيق المعيار المالي الدولي رقم (9) تحتاج لمراجعة شاملة لكافة القواعد والسياسات المتعلقة بالائتمان (Credit) والتمويل (Finance) هذا من جانب، كذلك تحتاج إلى مراجعة كافة المتغيرات المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن ضعف الائتمان (Credit Impairment)، وتؤثر المتغيرات الجديدة التي أحدثها المعيار بصورة كبير على طريقة إثبات خسائر الائتمان بالمركز المالي وحساب الأرباح والخسائر، حيث يقدم معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 مدخلاً جديداً يعتمد على التوقعات المستقبلية (Future Expectations)، وتحديد الخسائر المستقبلية (Expected Losses) وينعكس الأثر الرئيسي على شركات التأمين في ضرورة الاعتراف بالخسائر المتوقعة للمنتجات والأدوات المالية وتحديد مستويات تصنيف الأصول المالية، ولذلك تحتاج شركات التأمين لتحديث طريقة القياس المحاسبي عند تاريخ إعداد التقرير المالية، وليعكس التقرير التغيرات التي حدثت على الأدوات المالية، وسيؤثر ذلك بشكل كبير على نوعية التقدير الكمي وكمية البيانات التي سيتم الاحتياج لها لأغراض التقدير. (العبان، العصيمي،

وفي إطار نموذج خسارة انخفاض القيمة المتوقعة فإن تقدير التدفقات المالية المستقبلية يستخدم لتحديد القيمة الحالية للاستثمارات كأساس مستمر ولا يعتمد على الأحداث التي تحدث على الرغم من وجود دليل موضوعي لانخفاض القيمة فقد يتم تكبد خسائر وقد تشير التوقعات للتدفقات النقدية لتغيرات في مخاطر الائتمان وفقاً لنموذج الخسائر المتوقعة.

ثانياً: قياس خسائر الائتمان المتوقعة (ECL)

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 إثبات خسائر الائتمان المتوقعة وفق ما يلي:

(IASB, 2014)

أ. تقدير مبلغ محدد بصورة صحيحة، وغير متحيز بعد دراسة وتقييم مجموعة النتائج المحتملة حدوثها.

ب. مراعاة القيمة الزمنية للنقود (Time value of money).

ج. معلومات موثوقة ومدعومة ومتوفرة دون تكلفة أو جهد في تاريخ التقرير عن الأحداث (الماضية) والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

وعند تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة تحتاج شركات التأمين، للنظر إلى مجموعة من

المعلومات ذات الصلة المباشرة مثل: (Tong, 2014)

1- الأحداث الماضية، كالخبرة التاريخية السابقة في تقدير خسائر الأدوات المالية المشابهة.

2- الظروف والأحداث الحالية.

3- التوقعات المعقولة التي تؤثر على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصول

المالية.

وسينعكس أثر ذلك على شركات التأمين على نطاق واسع حيث، يزيد عبء تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 من أرصدة المخصصات المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة، وأشارت بعض الدراسات (Deloitte, 2016) إلى أن شركات التأمين تتوقع ارتفاع هذه المخصصات نتيجة لضعف جودة الائتمان بالنسبة للشركات التأمين والمتعاملين، وبناءً على ذلك يتوجب على شركات التأمين تقديم رؤية استشرافية (Forward – Looking vision) مبنية على التنبؤ بجودة الائتمان بحيث يستلزم ذلك اعتماد مخصصات إضافية لمقابلة خسائر انخفاض القيمة المتوقعة للأصول المالية قبل أن تحدث الخسارة على عكس ما كان مطبق في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 ، ومن المحتمل أن يسير ذلك في ثلاثة اتجاهات محددة طبقاً لانخفاض قيم الأصول المالية في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (Deloitte, 2016).

المرحلة الأولى

وفقاً للإطار للعام يتوجب على شركات التأمين تصنيف جميع أدوات الدين التي تخضع لقياس واحتماب الخسائر الائتمانية المتوقعة في واحدة من ثلاث مراحل تحدد كيفية حساب انخفاض قيم الأصول المالية كما مبين في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 ، وذلك بتحديد شركات التأمين أدوات الدين التي لم يحصل لها زيادة مهمة أو مؤثرة في مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي بالأداة أو أن لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد البيانات المالية وتعتبر مخاطر الائتمان منخفضة في حال: أن تكون مخاطر تعثر منخفضة، والمدين له مقدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بالتزاماته، وإن الدائن لا يتوقع حدوث تغييرات معاكسة في الاقتصاد وفي بيئة العمل في الأجل الطويل تأثر سلباً على قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته، وأن الخسارة الائتمانية المتوقعة تمثل الخسارة المحتملة الناتجة عن أحداث التعثر التي قد تحصل خلال 12 شهراً القادمة من تاريخ

إعداد البيانات المالية، وأن الفائدة المكتسبة على أدوات الدين المدرجة في هذه المرحلة تحسب على أساس إجمالي قيمة أداة الدين المسجلة في الدفاتر.

المرحلة الثانية

يطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 من شركات التأمين الاعتراف بالخسائر المتوقعة على أدوات الدين التي حصل زيادة مؤثرة في مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي بها، إلا أنها لم تصل إلى مرحلة التعثر بعد نظراً لعدم وجود دليل موضوعي يؤكد على حصول التعثر، حيث أن الخسارة الائتمانية المتوقعة تحسب لهذه المرحلة لكامل عمر أداة الدين وهي تمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن كل احتمالات التعثر خلال المدة الزمنية المتبقية من عمر أداة الدين، وتحسب الفائدة المكتسبة على أدوات الدين المدرجة في هذه المرحلة على أساس إجمالي قيمة أداة الدين المسجلة في الدفاتر.

ويتضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 والتي تعتبر ملائمة لتقييم حدوث ارتفاع في مستوى مخاطر الائتمان وهي: الانخفاض الجوهرى الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني لأداة الدين، وتغيرات سلبية جوهرية في أداء وسلوك العميل مثل التأخر في تسديد الأقساط أو عدم الرغبة في التجاوب مع الشركة، ومعلومات عن وجود مستحقات على الطرف المدين سواء لدى الشركة أو طرف دائن آخر، وزيادة في أسعار الفائدة على التعرض أداة الدين نظراً لزيادة المخاطر الائتمان للطرف المدين في المرحلة الحالية مقارنة مع الأسعار عند اقتناء أداة الدين.

المرحلة الثالثة

يتعين على شركات التأمين تكوين رؤية استشرافية مبنية على التقدير لاحتمالات تقدير الخسائر المحتملة وذلك من خلال سلسلة احتمالات وسيناريوهات، ومن المتوقع أن تشمل أفضل

تقدير للمستقبل بناءً على توقعات أكثر تفاؤلاً، ويجب أن يعكس نهج هذا التوزيع للخسائر السيناريوهات والاحتمالات الاقتصادية المختلفة ويستوجب على شركات التأمين بناءً على ذلك القيام باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر أداة الدين، وتعليق الفائدة على الحسابات المدرجة في هذه المرحلة وتستمر الشركة بالتعليق طالماً بقيت الحسابات ضمن هذه المرحلة.

يتم تحديد وقياس التراجع الجوهري في درجات جودة الائتمان للحكم بأن هناك تغيير جوهري في احتمالية عدم الانتظام على النحو التالي:

- الموجودات المالية من أدوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة سوف تبقى في المرحلة الأولى ما يحدث تغيير جوهري يستدعي نقلها للمرحل التالية.

- يتم الانتقال للمرحلة الثانية عند تعرض الموجودات المالية لزيادة في المخاطر الائتمان ويمكن قياس الدليل الموضوعي على تراجع جودة الائتمان للأصل مالي عند تأخير سداد الأقساط المستحقة أو الفوائد لفترة تزيد عن 30 يوماً وتقل عن 90 يوم يوماً أو التغيير درجة التقييم بدرجة واحدة أقل من التصنيف عند الاعتراف الأولي.

- يتم الانتقال للمرحلة الثالثة عند تعرض الموجودات المالية لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان ويمكن قياس الدليل الموضوعي على تراجع جودة الائتمان للأصل المالي عند تأخير سداد الأقساط المستحقة أو الفوائد لفترة تزيد عن 90 يوماً.

يتم نقل التعرضات الائتمانية من المرحلة الثالثة أو من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى فقط عندما تظهر جودة الائتمان علامات التحسن الجوهري في احتمالية عدم الانتظام لكامل عمر أداة

الدين. (أبونصار وحميدات، 2020)

2-2-6: الأدوات المالية التي تخضع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9.

1. الودائع لدى البنوك.
2. شيكات برسم التحصيل.
3. مدينون - بالصافي.
4. ذمم معيدي التأمين المدينة.
5. موجودات مالية بالكلفة المطفأة (الصكوك والسندات).

1- الودائع لدى البنوك

تم الاعتماد على التعليمات التنفيذية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 الصادر عن

المجلس الدولي لمعايير المحاسبة حسب التالي:

احتمال التعثر (Probability of Default)

يحتسب احتمال تعثر (أو ما يقابله في أي منهجية مستخدمة) بنسبة 0% على التعرضات

بالدينار الأردني تجاه الحكومة الأردنية، وبنسبة 0.05% على التعرضات بدينار الأردني تجاه

المصارف العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية.

وفيما يتعلق بتصنيف البنوك تتم بناء على عدة مؤشرات مقارنة بنسب معينة وأوزان مرجحة

للوصول إلى نسبة PD منها على سبيل المثال لا الحصر:

- معدل الربحية.
- نسبة السيولة.
- مخاطر السوق (سعر الفائدة).
- موجودات النقدية إلى اجمالي الموجودات.
- نسبة السيولة السريعة.

- نسبة التعثر.

- نسبة الودائع إلى حقوق الملكية.

2-شيكات برسم التحصيل، مدينون بالصافي، ذمم معيدي التأمين المدينة:

هنالك طرق يمكن الاعتماد عليها بعد موافقة الجهات الوصائية الرقابية:

1- طريقة مؤونة الديون المشكوك فيها

حيث يتم تقسيم أعمار الذمم وفق ثلاث مرحل لنموذج الأعمال، حيث أن المرحلة الأولى تحتوي

على أعمار الذمم من صفر إلى ستون يوم، والمرحلة الثانية تحتوي أعمار الذمم من واحد وستون

يوم إلى تسعون يوم، أما المرحلة الثالثة تحتوي على أعمار الذمم من واحد وتسعون يوماً إلى

أعمار الذمم التي تزيد عن مائتان وسبعون يوم.

2- طريقة الاعتماد على نسب التحصيل.

3- المدخل المبسط بالاعتماد على نسب التعثر.

2-3 قطاع التأمين الأردني

2-3-1 تمهيد

إن قطاع التأمين هو الدرع الأمن للقطاع المالي، وما يؤكد ذلك هو ما نشهده هذه الأيام من

توسع لقطاع التأمين في جميع نواحي الحياة، فجميع شركات التأمين بدأت كشركات عائلية صغيرة،

أما ما نراه اليوم من توسع في رأسمالها والاستثمار فيها يشير إلى الأهمية الكبرى لهذا القطاع، وما

يزيد من أهمية قطاع التأمين هو أنه الشريك الاستراتيجي والقاسم المشترك للقطاع المالي

والصناعي في آن واحد، وينافسهما بقوة وإن لم يتفوق عليهما، ويسهم بنسبة 1.9% من الناتج

القومي الإجمالي لعام 2020، وعليه فإننا قد نرى القيمة السوقية لقطاع التأمين تعادل القيمة

السوقية للقطاع البنكي إن لم يكن أكبر منها وهذا ما نشاهده في الدول الصناعية الكبرى التي يعتبر فيها قطاع التأمين فيها دائماً هو الأكبر كقيمة سوقية (المجالي، 2020).

2-3-2 نشأة التأمين في الأردن

ظهر التأمين للمرة الأولى في الأردن عام 1946 حيث تأسست حينها أول وكالة تأمين تتبع لشركة شرق للتأمين المصرية في خمسينيات القرن الماضي وازدادت أعداد شركات التأمين في الستينيات والسبعينيات، وفي بداية الألفية الثانية، مما دفع الجهات الرسمية الأردنية ضرورة إيجاد قوانين وتشريعات ناظمة تعمل على تنظيم هذه المهنة وتدعيم مرتكزاتها التشغيلية في البيئة الأردنية، حيث تم إصدار قانون مراقبة أعمال التأمين رقم (30) في عام 1984، ومع التطورات والتغيرات والمستجدات العصرية التي اثرت على البيئة الاقتصادية الأردنية، عمدت بعض الشركات التأمين الأجنبية بالإضافة إلى المحلية إلى الخروج من السوق الأردني، وكذلك دخول بعض الشركات سواء محلية أو الأجنبية كمستثمرين في هذا القطاع، مما يشير إلى مقدار التذبذب الملحوظ في هذا القطاع ، وخلال الفترة الممتدة بين عامي (2012-2014) فقد بلغ عدد شركات التأمين العاملة في البيئة الأردنية والمدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ما يساوي (27) شركة، ومع نهاية عام 2015 فقد بلغ عدد شركات التأمين في البيئة الأردنية والمدرجة في سوق عمان للأوراق المالية (25) شركة، وفي نهاية عام 2020 يتكون قطاع التأمين من (24) شركة تأمين مجازة لممارسة أعمال التأمين داخل المملكة ،حيث تم فسخ شركة جراسا للتأمين وإنهاء إجراءات التصفية الاختيارية وإعتبار الشركة منقضية إعتباراً من تاريخ 2018/9/16. كما تم إجراء الاندماج الاختياري بين شركتي اليرموك للتأمين مع الشركة الأولى للتأمين في شركة واحدة "

الأولى للتأمين " بتاريخ 2016/2/11، وتم تغيير اسم الشركة الإماراتية للتأمين لتصبح الصفوة للتأمين بتاريخ 2018/5/13 (إدارة التأمين، 2020).

إن قطاع التأمين يعتبر الأهم من بين جميع القطاعات الاقتصادية في المملكة، فهو ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد حيث يوفر التغطية المناسبة لأي عملية اقتصادية، كذلك يوفر الرفاهية للشعوب بالصور التي تسعى لها الحكومات مما يساهم في مضاعفة عطاء الأفراد بعد توفير التأمين المناسب لهم صحياً وسكنياً وجميع نواحي الخاصة بهم.

2-3-3 مفهوم التأمين

التعريف الاقتصادي: يقصد بالتأمين اقتصادياً أنه وسيلة لتقليل الخطر والحيلولة دون وقوعه وذلك بتجميع عدد كبير من الوحدات المعرضة لنفس الخطر، وجعل الخسائر المحتملة لكل وحدة قابلة للتوقع بصفة جماعية مع شرط الاشتراك التأميني لكل وحدة منسوبة إلى نفس الخطر. (السيفو، 2016)

التعريف القانوني: تعرف المادة رقم 920 من القانون المدني الأردني التأمين بأنه عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو ايراداً مرتباً أو أي عوض مالي في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن.

2-4 تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في شركات التأمين الأردنية

مع إمعان النظر في القوائم المالية لشركات التأمين المساهمة العامة الأردنية، خلال الفترة الممتدة بين عامي (2005-2015) فيمكن الاستدلال إلى أنه قد انتهجت هذه الشركات سياساتها

الاستراتيجية نحو التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، كاستجابة جوهرية لتلافي تلك الانتقادات والصعوبات التي تشكلت في معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، حيث التزمت أغلبية هذه الشركات في تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وتحديداً منذ عام 2011 حيث اتخذت هذه الشركات الخطوات الكفيلة بإعادة دراسة وضع أدواتها المالية من الأصول والالتزامات وبما يتماشى مع تلك المتطلبات التي يتضمنها المعيار. (سقف الحيط، 2016)

سارت العديد من الجهات الرسمية الأردنية نحو تدعين إلزامية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الشركات الأردنية، حيث أصدر البنك المركزي تعميماً في نهاية عام 2010 يفيد بضرورة الالتزام بتطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وبشكل مبكر وابتداءً من تاريخ 2011/6/30، كما أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليماتها للشركات المساهمة العامة المدرجة في عمان للأوراق المالية بضرورة البدء بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) ابتداءً من تاريخ 2011/12/1، وكما عملت شركات تدقيق الحسابات الخارجية على إرشاد شركات التأمين نحو تدعيم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9).

لجأت شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية إلى تصنيف موجوداتها بناءً على متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، من خلال تصنيف أصولها المالية وفقاً لما يلي:

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل.

- الأصول المالية بالكلفة المطفأة.

كما شملت قائمة التدفقات النقدية لدى شركات التأمين الأردنية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على العديد من البنود، كالاعتراف بصافي التغيير في القيمة العادلة للأصول

المالية من خلال قائمة الدخل وصافي (أرباح) بيع الأصول المالية من خلال قائمة الدخل ضمن جانب التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، والاعتراف بالمتحصل من بيع الأصول المالية من خلال قائمة الدخل، وشراء أصول مالية من خلال قائمة الدخل ضمن جانب صافي (الاستخدامات النقدية) في عمليات التشغيل.

وفيما يتعلق بتحديد مبلغ التدني في الأصول المالية، فإن تدني قيمة الأصول المالية التي تظهر بالكلفة المطفأة يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي، كما أن تدني الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة العادلة، وأن تدني بقيمة الأصول المالية التي تظهر بالتكلفة يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في سجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر السوق السائد للعائد على أصول مالية متشابهة.

ختاماً، يتجسد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في نموذج الخسارة المتوقعة لاحتساب خسارة تدني الأصول المالية وذلك من خلال ثلاث مراحل تبدأ بتحديد خسارة التدني المتوقعة خلال الاثنى عشر شهراً التالية لتاريخ الاعتراف المبدئي بالتسهيلات الائتمانية، ومن ثم تحديد خسارة التدني في حال زيادة مخاطر التسهيلات الائتمانية بشكل جوهري وقبل أن تصبح هذه التسهيلات غير عاملة، والمرحلة الأخيرة عندما تصبح التسهيلات الائتمانية غير عاملة بشكل فعلي.

2-5 الدراسات السابقة ذات الصلة

ويقدم هذا المبحث عرضاً للدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الإنجليزية المتعلقة بموضوع

الدراسة تم الاستفادة منها وهي ما يلي:

2-5-1 الدراسات العربية.

دراسة عرنوق (2014) بعنوان:

أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 " القياس والتصنيف " في قياس الأدوات المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في التعرف إلى أثر التحول من تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في قياس الأدوات المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وقد طبقت الدراسة على (11) مصرفاً تجارياً، وقد توصلت الدراسة بأن التحول إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) يؤثر جوهرياً في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفرًا بسبب إعادة التقييم، وفي قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

وأوصت هذه الدراسة بأن على البنك المركزي تحديد بعض النماذج أو تقنيات قياس القيمة العادلة عن التحول إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 من أجل قياس أدوات حقوق الملكية غير المسعرة في السوق التي يجب إعادة قياسها بالقيمة العادلة بموجب هذا المعيار بعد أن كانت تقاس بالتكلفة التاريخية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما أوصت بتطوير أساليب عمل

الإدارات لغرض التعرف على المؤشرات التقليدية ومؤشرات الأداء غير المالية دون الاعتماد على المؤشرات التقليدية فقط.

دراسة التكروري (2015) بعنوان:

الصعوبات التي تواجه البنوك التجارية الأردنية في التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9).

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه البنوك التجارية الأردنية في الالتزام بالتطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9)، من وجهة نظر موظفي الإدارة المالية في البنوك التجارية الأردنية، ومن أجل تحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، حيث اعتمد الباحث على استبانة تم تصميمها والتأكد من صدقها وثباتها وتوزيعها على موظفي الإدارة المالية في البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها 13 بنكاً بطريقة عشوائية وبأسلوب العينة الميسرة Convenience، وأظهرت نتائج الدراسة بأن البنوك التجارية الأردنية لم تواجه صعوبات في التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 سواء من حيث نطاق المعيار، الاعتراف، التصنيف والقياس، وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها ضرورة توعية المدراء الماليين والمحاسبين إلى أهمية التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 في كافة القطاعات لما له من تأثير مباشر على النتائج المالية للشركات وقبل موعد التطبيق الإلزامي في عام 2018، بحيث تستفيد هذه الجهات من إعفائها من متطلب إعادة عرض القوائم المالية للفترات السابقة في حالة التطبيق في الموعد الإلزامي للمعيار.

دراسة الخالدي (2016) بعوان:

الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (انخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة) على البنوك العاملة في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأثر المتوقع لتطبيق متطلبات المعيار المتعلق بانخفاض القيمة المتعلقة لمحاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمنشأة من أصولها والتزاماتها عن كل من حجم محفظه التسهيلات والمخاطر الائتمانية وكفاية رأس المال العاملة في الأردن والوقوف على أهمية المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 وأهم التطورات التي حدثت عليه واستيضاح الآليات والنماذج المقترحة لاحتمال احتساب احتمالية التعثر والتخلف عن السداد في المستقبل بالإضافة إلى التعرف على أهم التعديلات والتحديات والمعوقات المرتبطة ، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاعتماد على المصادر والمراجع التي تناولت موضوع الدراسة ومن خلال جمع البيانات عن طريق الإستبانة ويتألف مجتمع الدراسة من موظفي دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي البنك المركزي الأردني وجميع البنوك العاملة في الأردن والبالغ عددها 25 بنكاً حتى نهاية عام 2015 وعلى بعض المدققين الخارجيين المسؤولين عن تدقيق التقارير المالية للبنوك، تم توزيع 160 استبانة تم استرداد 151 استبانة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها زيادة حجم محفظة التسهيلات بشكل متوسط ويرافق هذه الزيادة اتخاذ المزيد من إجراءات العناية الواجبة وأيضاً من المحتمل أن يؤدي تطبيق المعيار إلى تخفيض مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ.

دراسة سقف الحيط (2016) بعنوان:

أثر تطبيق الإبلاغ المالي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وذلك اعتماداً على الاستبانة الموجهة إلى موظفي الدوائر المالية في شركات التأمين ومدققي الحسابات لشركات التأمين والذي يبلغ عددها في نهاية عام 2015 (27) شركة مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، حيث تم توزيع (76) استبانة وتم استرداد (47) استبانة مما تم توزيعه ونسبة (61.8%)، واعتمدت الدراسة على الإحصاء الوصفي، ومعاملات الارتباط، والانحدار البسيط، لاختبار بيانات الدراسة، واشتملت الدراسة على المتغير المستقل: تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، وعلى المتغير التابع: جودة مخرجات النظام المحاسبي، وأظهرت هذه الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية، وأنه لا أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعيار في موثوقية المعلومات المحاسبية، والوقت المناسب للمعلومات المحاسبية وقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية والتماثل للمعلومات المحاسبية وقابلية القياس للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية.

دراسة محمد (2017) بعنوان:

دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية.

هدفت الدراسة الى تحليل الأثار المتوقعة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9

والذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 IAS39، واعتمدت الدراسة على المنهج

الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي الاستنباطي، واشتملت الدراسة على المتغير المستقل: تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، وعلى المتغير التابع: سياسات الائتمان والتمويل المصرفي، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج التالية: يقدم المعيار نهجاً جديداً للاعتراف والقياس للأدوات المالية في ظل نموذج انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط، ويقدم المعيار مدخلاً جديداً لتصنيف الموجودات المالية وربطها بخصائص التدفقات التعاقدية ونماذج الأعمال التي تستخدمها منشآت الأعمال المختلفة، ويفرض المعيار على منشآت الأعمال ضرورة تقييم وإعادة تقييم كل الأدوات المالية قبل وبعد التطبيق الإلزامي في الأول من كانون الثاني 2018، ويربط المعيار الأنظمة المحاسبية بأنظمة المخاطر في إطار استراتيجية محاسبة التحوط مما يؤثر على النظم المحاسبية في المنشآت، والتغيير في نموذج قياس الخسائر المتوقعة الوارد بالمعيار يتوقع أن يحدث ذلك قيوداً في سياسات الائتمان خوفاً من المخاطر المستقبلية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من نتائج أهمها: أن التغيير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيوداً في السياسات الإئتمانية والتمويلية في المصارف العربية في حين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 سيعزز من ثقة المساهمين والمودعين نسبة لانتهاجه سياسة التحوط لنقادي الخسائر الإئتمانية المتوقعة الذي بدوره يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات.

دراسة شاهين والبغدادي (2020) بعنوان:

القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9) دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية.

هدفت هذه الدراسة إلى تعزيز القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية

وفقاً لمتطلبات بازل ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9) كما تحاول هذه الدراسة تقييم

إدراك البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية للمتطلبات والمبادئ الرقابية الخاصة

بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9) وتوصلت هذه الدراسة إلى إدراك البنوك بشكل لا بأس به بمتطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاص بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9) وكذلك بالتوجيهات الرقابية المتعلقة بممارسات قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما توصلت أيضاً إلى قيام البنوك بتخفيض حد مخصصات خسائر الائتمان لعام 2018 مقارنة بالعام السابق لتكوين احتياطي مخاطر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9) لمواجهة الخسائر المتوقعة.

2-5-2 الدراسات الاجنبية

دراسة Alhayek and El Haija (2011) بعنوان:

"The Adoption of IFRS (9) in the Jordanian Banking Sector: are Accountant Ready to Adopt by Understanding the Recognition and Measurement"

هدفت هذه دراسة إلى تقييم قدرة المحاسبين في البنوك الأردنية على تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأنشطة المالية. وقد ركزت الدراسة على قياس الأصول والمطلوبات المالية ومفهوم التدني، ومحاسبة التحوط، والتأمين والإيجار التمويلي ضمن هذا المعيار، وطريقة تعامل المحاسبين مع هذه المواضيع، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الاستبانة في جمع البيانات وأجريت الدراسة على عينة بلغ عدد أفرادها 40 محاسباً من المحاسبين العاملين في البنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في نهاية 2010 والبالغ عددها 16 بنكاً ، وتوصلت الدراسة إلى أن المحاسبين في البنوك لديهم المعرفة والدراية الملائمة لمتطلبات المعيار، مما يدل على أن البنوك الأردنية لديها القدرة على التحول لتطبيق المعيار.

دراسة Huian. Maria (2012) بعنوان:

Accounting For Financial Assets And Financial Liabilities According To IFRS 9

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وفهم القواعد والمتطلبات الجديدة الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 لا سيما بعد الانتقادات الواسعة لمعيار المحاسبة الدولي 39، إضافة إلى التعرف على بعض التحديات المحتملة الحدوث عند تطبيق المعيار.

واعتمد الباحث في هذه الدراسة على مبدأ المقارنة بين معيار المحاسبة الدولي رقم 39 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 يقلل من صعوبة التصنيف والقياس للأصول المالية مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39، ويوصي الباحث بضرورة قيام الجهات الحكومية على توفير الطرق القانونية والتنظيمية للامتثال لجميع معايير الإبلاغ المالي الدولي.

دراسة Onali. Enrico And Gianluca (2014) بعنوان:

Pre-adoption Market Reaction to IFRS 9 Across-Country Event - Study

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما هو رد فعل الأسواق المالية تجاه اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9، ولتحقيق هدف الدراسة تم استطلاع آراء 5400 شركة مدرجة في السوق الأوروبي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه بشكل عام وجد رد فعل إيجابي حول اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 وأن المستثمرون واثقون من قدرة معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على معالجة المشاكل الكامنة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39، وأيضاً من بعض النتائج

المهمة الموجودة في هذه الدراسة وجود دليل واضح على أن المعيار قد خفض من حالة التعقيد في التصنيف وقياس الأصول المالية من خلال فهم المستثمرين للمتطلبات الواردة في المعيار.

دراسة **Gunther Gebhardt (2015)** بعنوان:

Impairments of Greek Government Bonds under IAS 39 and IFRS 9

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة الانخفاض الحاصل على سندات الحكومة اليونانية من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي 39 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 والمقارنة بينهما من خلال قواعد انخفاض القيمة.

واعتمدت هذه الدراسة على البيانات الموجودة في تقرير البنك الأوروبي وهي السندات اليونانية الموجودة في تقرير البنك الأوروبي بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبدأت الفترة التاريخية التي تغطيها هذه الدراسة في النصف الثاني من عام 2009 إلى نهاية عام 2011. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن قواعد انخفاض القيمة الحالية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 هي أفضل من قواعد انخفاض القيمة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 من خلال الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة في وقت مبكر وبشكل أشمل.

دراسة **Zoltan Novotny-Farkas (2016)** بعنوان:

The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تفاعل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 من جهة خسارة الائتمان المتوقعة مع قواعد إشرافية على قياس الآثار في الاستقرار المالي في الاتحاد الأوروبي مقارنة بنهج الخسارة المتكبدة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل البيانات بالرجوع إلى البيانات المالية للبنوك الموجودة في الاتحاد الأوروبي.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وأهمها أن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 يشتمل على معلومات كبيرة ذات الصلة لتحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة إضافة إلى المخاوف الإشرافية التي يتناولها معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9.

الجدول (2-2) ملخص الدراسات السابقة

الرقم	عنوان الدراسة	اسم الباحث	أهم هدف للدراسة	أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة	مدى الاستفادة من الدراسة
1	أثر التحول إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	عرنوق 2014	التعرف على أثر التحول إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 "التصنيف والقياس" في قياس الأدوات المالية التجارية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	إلى تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) يؤثر جوهرياً في قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفرًا بسبب إعادة التقييم، وفي قيمة الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	استفاد الباحث من هذه الدراسة في بناء مشكلة الدراسة وصياغة فرضيات الدراسة.
2	الصعوبات التي تواجه البنوك التجارية الأردنية في التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9).	التركوري 2015	تسليط الضوء على الصعوبات التي تواجه البنوك التجارية الأردنية في الالتزام بالتطبيق المبكر المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9)	بأن البنوك التجارية الأردنية لم تواجه صعوبات في التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 سواء من حيث التطبيق أو التصنيف والقياس	استفاد الباحث من الدراسة في إطرء المبحث الأول من الإطار النظري وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي
3	أثر تطبيق الإبلاغ المالي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن.	سقف الحيط 2016	إلى إلقاء الضوء على أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن	أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في ملائمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية	استفاد الباحث من الدراسة في صياغة مقدمة الدراسة وأهداف الدراسة وصياغة مشكلة الدراسة.

الرقم	عنوان الدراسة	اسم الباحث	أهم هدف للدراسة	أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة	مدى الاستفادة من الدراسة
4	الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (انخفاض الخسائر الائتمانية المتوقعة) على البنوك العاملة في الأردن	الخالدي 2016	بيان الأثر المتوقع لتطبيق متطلبات المعيار المتعلق بانخفاض القيمة المتعلقة لمحاسبة الخسائر الائتمانية المتوقعة للمنشأة من أصولها والتزاماتها في البنوك العاملة في الأردن	زيادة حجم محفظة التسهيلات بشكل متوسط ورافق هذه الزيادة اتخاذ المزيد من إجراءات العناية الواجبة	استفاد الباحث من الدراسة في صياغة مقدمة الدراسة وأهداف الدراسة
5	دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية.	محمد 2017	تهدف الدراسة لتحليل الآثار المتوقعة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 والذي حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS39 39	أن التغيير في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيوداً في السياسات الائتمانية والتمويلية في المصارف العربية في حين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 سيعزز من ثقة المساهمين والمودعين نسبة لانتهاجه سياسة التحوط لتفادي الخسائر الائتمانية المتوقعة الذي بدوره يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات	استفاد الباحث من الدراسة في بناء متغيرات الدراسة وفي بناء مشكلة الدراسة
6	القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9) دراسة ميدانية بالبنوك التجارية المصرية.	شاهين والبيغادي 2020	تعزيز القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في البنوك التجارية المصرية وفقاً لمتطلبات بازل ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9)	إدراك البنوك بشكل لا بأس به بمتطلبات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاص بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (IFRS 9)	استفاد الباحث من هذه الدراسة في إطار الأطار النظري للدراسة

الرقم	عنوان الدراسة	اسم الباحث	أهم هدف للدراسة	أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة	مدى الاستفادة من الدراسة
7	The Adoption of IFRS (9) in the Jordanian Banking Sector	Alhaye k and El Haija 2011	تقييم قدرة المحاسبين في البنوك الأردنية على تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)	أن المحاسبين في البنوك لديهم معرفة والدراية الملائمة لمتطلبات المعيار، مما يدل على أن البنوك الأردنية لديها القدرة على التحول لتطبيق المعيار.	استفاد الباحث من الدراسة في إطار المبحث الأول من جانب النظري للدراسة
8	Accounting For Financil Assets And Financial Liabilities According To IFRS 9	Huian. Maria 2012	تحليل وفهم القواعد والمتطلبات الجديدة الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9، إضافة إلى التعرف على بعض التحديات محتملة الحدوث عند تطبيق المعيار.	أن اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 يقلل من صعوبة التصنيف والقياس للأصول المالية مقارنة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39	استفاد الباحث من هذه الدراسة في صياغة مقدمة الدراسة
9	Pre-adoption Market Reaction To IFRS 9 Across-Country Event -Study	Onali. Enrico And Gianluca 2014	معرفة ما هو رد فعل الأسواق المالية اتجاه اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9	أنه يوجد رد فعل إيجابي حول اعتماد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 وأن المستثمرون واثقون من قدرته على حل المشاكل الكامنة في معيار المحاسبي الدولي رقم 39	استفاد الباحث من هذه الدراسة في إطار المبحث الأول من الجانب النظري للدراسة
10	Impairments of Greek Government Bonds Under IAS 39 And IFRS 9	Gunther Gebhardt 2015	مناقشة الانخفاض الحاصل على سندات الحكومة اليونانية من خلال تطبيق معيار المحاسبة الدولي 39 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 والمقارنة بينهما من خلال قواعد انخفاض القيمة	أن قواعد انخفاض القيمة الحالية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 هي أفضل من قواعد انخفاض القيمة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39	استفاد الباحث من الدراسة في إطار الجانب النظري بالمقارنة بين معيارين IFRS 9 و IAS 39

الرقم	عنوان الدراسة	اسم الباحث	أهم هدف للدراسة	أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة	مدى الاستفادة من الدراسة
11	The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach With Supervisory Rules and Implications For Financial Sability	Zoltan Novotny-Farkas 2016	دراسة تفاعل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 من جهة خسارة الائتمان المتوقعة مع قواعد إشرافية على قياس الآثار في الاستقرار المالي	أن نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 يشتمل على معلومات كبير ذات الصلة لتحديد الخسارة الإئتمانية المتوقعة	استفاد الباحث من الدراسة في إطرء المبحث الثاني من الجانب النظري وتحديداً الخسارة الإئتمانية المتوقعة

2-5-3 ما يميز هذه الدراسة

تناولت هذه الدراسة موضوعاً جديداً وحيوياً وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 حيث واجه الباحث ندرة وقلة في الدراسات، والابحاث العلمية التي تخص هذا المعيار وخاصة الدراسات التي تناولت شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية لأهمية هذا القطاع عند معظم أفراد المجتمع الأردني.

وأيضاً تميزت هذه الدراسة على حسب حد علم الباحث بأنها تعتبر من أوائل الدراسات التي تحدثت عن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 فيما يتعلق بالقوائم المالية كمتغير تابع لإيجاد الأثر الذي واجه شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

حيث تناولت بعض الدراسات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 لكن لم يتم ربطها بالقوائم المالية كمتغير تابع كدراسة سقف الحيط (2016) والتي أخذت معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 كمتغير مستقل على جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والاجراءات)

1-3 تمهيد.

2-3 منهج البحث المستخدم.

3-3 مجتمع الدراسة.

4-3 عينة الدراسة.

5-3 أداة الدراسة.

6-3 متغيرات الدراسة.

7-3 إجراءات الدراسة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 تمهيد

يتضمن هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة المستخدمة، مجتمع الدراسة وعينتها، مصادر جمع البيانات، متغيرات الدراسة، والإجراءات المستند إليها في تحليل البيانات.

3-2 منهج البحث المستخدم

اعتمد الباحث على استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القائم على دراسة اختبارية من واقع البيانات المالية المنشورة لشركات التأمين الأردنية محل عينة الدراسة، وذلك لتغطية الجانب العملي من هذه الدراسة لاختبار فرضياتها والإجابة عن أسئلتها للوصول إلى النتائج.

3-3 مجتمع الدراسة

ويتكون قطاع التأمين من (24) شركة تأمين مجازة لممارسة أعمال التأمين داخل المملكة حتى نهاية عام 2020، حيث تم فسخ شركة جراسا للتأمين وإنهاء إجراءات التصفية الاختيارية وإعتبار الشركة منقضية إعتباراً من تاريخ 2018/9/16. وتم إتمام إجراءات الاندماج الاختياري بين شركتي اليرموك للتأمين مع الشركة الأولى للتأمين في شركة واحدة " الأولى للتأمين " بتاريخ 2016/2/11، وتم تغيير اسم الشركة الإماراتية للتأمين لتصبح الصفوة للتأمين بتاريخ 2018/5/13. (إدارة التأمين، 2020)، ويتكون مجتمع الدراسة من شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية خلال الفترة من (2015 - 2020) وعددها 23 شركة.

3-4 عينة الدراسة

العينة المستخدمة في الدراسة هي عينة قصدية مبنية على المسح الشامل لكافة شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية والبالغ عددها 23 شركة، والتي تستوفي الشروط التالية:

1- أن تكون عملياتها مستمرة خلال سنوات الدراسة (2015 - 2020).

2- أن تكون المعلومات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة متوفرة في القوائم خلال فترة الدراسة.

الجدول (3-1) عينة الدراسة، شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	سنة تأسيس	رأس المال المدفوع الشركة	المدقق الخارجي	الحصة السوقية
1	شركة التأمين الأردنية	JOIN	1951	30000000	ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)	9.69%
2	شركة الشرق الأوسط للتأمين	MEIN	1962	22050000	إرنست ويونغ الأردن	6.67%
3	الشركة الوطنية للتأمين	NAAI	1965	8000000	إرنست ويونغ الأردن	2.89%
4	شركة المتحدة للتأمين	UNIN	1972	8000000	ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)	4.38%
5	شركة المنارة للتأمين	ARSI	1974	5000000	المهنيون العرب	2.11%
6	شركة العامة العربية للتأمين	AICJ	1975	8000000	ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)	3.35%
7	شركة القدس للتأمين	JERY	1975	8000000	المهنيون العرب	3.05%
8	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	JOFR	1976	9100000	المحاسبون العصريون	5.70%
9	شركة الاتحاد الدولي العربي للتأمين	AIUI	1976	6000000	المكتب العلمي للتدقيق والمحاسبة والاستشارات	1.47%
10	شركة دلنا للتأمين	DICL	1976	8000000	ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)	2.41%
11	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	HOLI	1980	9868691	شركة العباسي وشركاه	1.62%

الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	سنة تأسيس	رأس المال المدفوع الشركة	المدقق الخارجي	الحصة السوقية
12	شركة الصفوة للتأمين	SFIC	1980	4000000	سمان وشركاه محاسبون قانونيون ومستشارون ماليون	0.87%
13	شركة العرب للتأمين	ARIN	1980	8000000	شركة إبراهيم العباسي وشركاه	1.97%
14	شركة فيلادلفيا للتأمين	PHIN	1980	4000000	شركة العباسي وشركاه	1.05%
15	شركة النسر العربي للتأمين	AAIN	1989	10000000	إرنست ويونغ الأردن	6.09%
16	شركة الضامنون العرب للتأمين	ARAS	1995	9215000	سمان وشركاه محاسبون قانونيون ومستشارون ماليون	1.63%
17	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	AMMI	1996	8000000	ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)	4.87%
18	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	ARGR	1996	9500000	المحاسبون العصريون	3.45%
19	شركة الأردن الدولية للتأمين	JJIC	1996	18150000	شركة القواسمي وشركاه	2.29%
20	شركة التأمين الإسلامية	TIIC	1996	15000000	شركة العباسي وشركاه	4.51%
21	شركة الشرق العربي للتأمين	AOIC	1996	21438252	إرنست ويونغ الأردن	15.20%
22	شركة الأولى للتأمين	FINS	2006	28000000	ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)	7.45%
23	شركة ميدغلف للتأمين	MDGF	2006	10000000	إرنست ويونغ الأردن	2.86%

وبناءً على المعلومات التي تم جمعها عن عينة الدراسة تبين ما يلي:

1- تم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الأول من كانون الثاني لعام 2018، وقد

ترتب على تطبيق المعيار إحداث تغييرات على السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ

المعترف بها سابقاً في القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية، وبحسب ما تجيزه الأحكام

الانتقالية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، عدم إعادة إدراج أرقام المقارنة، والاعتراف

بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة وحقوق غير المسيطيرين لعام 2018.

2- اختلاف شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية في بنود وآلية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، ولذلك يتوجب علينا تصنيف عينة الدراسة إلى أربع مجموعات رئيسية على النحو التالي:

المجموعة الأولى: شركات التأمين الأردنية التي عملت على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على جميع البنود التي تضمنها المعيار والتي تشمل على:

- 1- الودائع لدى البنوك.
- 2- شيكات برسم التحصيل.
- 3- ذمم المدينة.
- 4- ذمم معيدي التأمين المدينة.
- 5- الموجودات المالية بالكلفة المطفأة (السندات).
- 6- الموجودات الضريبية المؤجلة.

حيث تم الاعتراف بأثر تطبيق المعيار على المبالغ المعترف بها مسبقاً في الأرباح المدورة في الاول من كانون الأول 2018، وتم احتساب أثر التغيير على البنود السابقة خلال عام 2018 وعام 2019 و 2020، وقد ضمت هذه المجموعة (12) شركة تأمين، على النحو التالي:

- 1- الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين.
- 2- المجموعة العربية الأوروبية للتأمين.

- 3- شركة الأردن الدولية للتأمين.
- 4- شركة الأولى للتأمين.
- 5- شركة التأمين الإسلامية.
- 6- شركة التأمين الأردنية.
- 7- شركة الضامنون العرب للتأمين.
- 8- شركة العربية للتأمين.
- 9- شركة القدس للتأمين.
- 10- شركة المتحدة للتأمين.
- 11- شركة المنارة للتأمين.
- 12- شركة دلتا للتأمين.

المجموعة الثانية: شركات التأمين الأردنية التي عملت على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على بعض البنود التي تضمنها المعيار والتي تشمل على:

- 1- شيكات برسم التحصيل.
- 2- ذمم المدينة.
- 3- ذمم معيدي التأمين المدينة.

حيث تم الاعتراف بأثر تطبيق المعيار على المبالغ المعترف بها مسبقاً في الأرباح المدورة في الأول من كانون الأول 2018، وتم احتساب أثر التغيير على البنود السابقة خلال عام 2018 و عام 2019 و 2020، وقد ضمت هذه المجموعة (4) شركة تأمين، على النحو التالي:

1- المجموعة العربية الأردنية للتأمين.

2- شركة الشرق العربي للتأمين.

3- شركة العرب للتأمين.

4- الشركة الوطنية للتأمين.

المجموعة الثالثة: شركات التأمين الأردنية التي عملت على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الذمم المدينة فقط، حيث تم الاعتراف بأثر تطبيق المعيار على المبالغ المعترف بها مسبقاً في حساب الأرباح المدورة في الأول من كانون الأول 2018، وتم احتساب أثر التغيير على الذمم المدينة خلال عام 2018 وعام 2019 و2020، وقد ضمت هذه المجموعة (5) شركة تأمين، على النحو التالي:

1- شركة الأراضي المقدسة للتأمين.

2- شركة الشرق الأوسط للتأمين.

3- شركة الصفوة للتأمين.

4- شركة فيلادلفيا للتأمين.

5- شركة المتوسط والخليج للتأمين.

المجموعة الرابعة: شركات التأمين الأردنية التي افصحت بأن القوائم المالية لم تتأثر بتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لعام 2018 وعام 2019 وعام 2020، وضمت هذه المجموعة شركتي تأمين على النحو التالي:

1- شركة النسر العربي للتأمين.

2- شركة الاتحاد الدولي العربي للتأمين.

3-5 أداة الدراسة

- تم جمع البيانات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لشركات التأمين الأردنية من القوائم المالية الخاصة بشركات التأمين الأردنية والمنشورة في سوق عمان للأوراق المالية والمتمثلة بقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

3-6 متغيرات الدراسة

بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة تم اشتقاق أنموذج الدراسة حسب الآتي:

المتغير المستقل: تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)

المتغير التابع: القوائم المالية لشركات التأمين الأردنية وتشمل:

- قائمة الدخل لشركات التأمين تبعا لعدد بنود المعيار التي تم تطبيقها.
- قائمة المركز المالي لشركات التأمين تبعا لعدد بنود المعيار التي تم تطبيقها.

3-7 إجراءات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، قام الباحث بجمع البيانات من خلال

المصادر التالية:

- المصادر الأولية: تم جمع البيانات من القوائم المالية المنشورة لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.

- المصادر الثانوية: وتتمثل من الكتب العربية والأجنبية والمواقع الالكترونية، بالإضافة إلى

الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع لتغطية الجانب النظري من الدراسة.

بعد إنهاء عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لمتغيرات الدراسة تم إدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، إذ تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتم تطبيق الأساليب الإحصائية الآتية:

مقاييس التشتت مثل الوسط الحسابي والوسيط وأعلى وأدنى قيمة والانحراف المعياري لوصف المتغيرات الدراسة.

3-8 المعالجة الإحصائية

وفقاً لما سبق من تصنيف لعينة الدراسة إلى أربعة مجموعات فإن المعالجة الإحصائية سوف تكون للمجموعات الثلاث الأولى وفقاً ما يلي:

1- بالنسبة لعام 2018، احتساب مؤشر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المبدئي في الأول من كانون الأول 2018 على رصيد الأرباح الافتتاحي لعام 2018، وذلك من أجل الوصول إلى نسبة تخفيض في أرصدة الأرباح المدورة الافتتاحي، وذلك من خلال قسمة تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المثبت في قائمة التغيير في حقوق الملكية على الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة لعام 2018.

2- بنسبة للفترة (2018-2020) سيتم احتساب المتوسط الحسابي للتغيير في بنود تطبيق المعيار خلال الفترة وذلك من أجل الوصول إلى نسبة التخفيض في صافي الدخل، وذلك من خلال قسمة متوسط الحسابي للتغير في بنود تطبيق المعيار على المتوسط الحسابي صافي الدخل، وذلك من أجل الوصول إلى نسبة التخفيض أو الزيادة في الأرباح للفترة من 2018 للغاية 2020.

3- بالنسبة للفترة (2015-2017)، سيتم احتساب المتوسط الحسابي لمصروف مخصص تدني الذمم المدينة خلال الفترة وذلك من أجل الوصول إلى نسبة التخفيض في صافي الدخل، وذلك من خلال قسمة متوسط الحسابي للتغيير في مصروف مخصص على المتوسط الحسابي صافي الدخل، وذلك من أجل الوصول إلى نسبة التخفيض أو الزيادة في صافي الدخل للفترة من 2015 للغاية 2017.

4- مقارنة نتائج الفترة (2015-2017) والتي تمثل الفترة قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (9)، مع نتائج الفترة (2018-2020) والتي تمثل الفترة بعد تطبيق المعيار.

5- اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبارات للعينات المستقلة (Independent T test)، وتطبيق تحليل التباين الأحادي ANOVA.

الفصل الرابع: نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

1-4 تمهيد.

2-4 عرض البيانات.

3-4 الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة ومتغيراتها.

4-4 اختبار الفرضيات الدراسة.

5-4 تفسيرات النتائج.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

4-1 تمهيد

يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي قام الباحث بجمعها، حيث تم اعتماد المنهجية التي وردت بالفصل الثالث واستخدام الباحث طريقة التحليل الكمي لاستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة، حيث أجري التحليل الإحصائي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

4-2 عرض بيانات الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 23 شركة تأمين مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية موزعة على أربعة مجموعات نتيجة اختلاف شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، ففي المجموعة أولى تم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) المتغير المستقل من خلال نموذج الخسائر الائتمانية على جميع البنود التي يخضع لها المعيار والتي تشمل كل من ودائع البنوك والموجودات المالية بالكلفة المطفأة وشيكات برسم التحصيل وذمم المدينة وذمم مدينة معيدي التأمين، وتتكون هذه المجموعة من 12 شركة تأمين مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وتم دراسة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من خلال دراسة مقارنة للفترة من عام 2015 لغاية 2020، حيث أن هذه الفترة تغطي الفترة ما قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وهي التي تشمل الفترة من عام 2015 لغاية عام 2017، وما بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والتي تشمل الفترة من عام 2018 لغاية عام 2020.

أما المجموعة الثانية والمكونة من 4 شركات تأمين مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، فقد تم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على بعض البنود التي يشملها المعيار، حيث تم تطبيقه على الذمم المدينة وذمم مدينة معيدي التأمين وشيكات برسم التحصيل، وتم دراسة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من خلال دراسة مقارنة للفترة من عام 2015 لغاية عام 2017 أي قبل تطبيق المعيار، والفترة من عام 2017 إلى 2020.

أما المجموعة الثالثة والتي تتكون من 5 شركات تأمين مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية فقد تم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على ذمم المدينة فقط، وتم دراسة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من خلال دراسة مقارنة للفترة (2015-2017) والفترة من عام (2018-2020).

أما المجموعة الرابعة والأخيرة، فهي تتكون من شركتي تأمين مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، تطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والتي تم الإفصاح من خلال بياناتها المالية أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لم يكن ذو تأثير جوهري على قوائمها المالية.

الجدول (4-1): تصنيف شركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية حسب المجموعة

رقم المجموعة	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم / الشركة
المجموعة الأولى	JOFR	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	1
المجموعة الأولى	AMMI	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	2
المجموعة الأولى	JIJC	شركة الأردن الدولية للتأمين	3
المجموعة الأولى	FINS	شركة الأولى للتأمين	4
المجموعة الأولى	TIIC	شركة التأمين الإسلامية	5
المجموعة الأولى	JOIN	شركة التأمين الأردنية	6
المجموعة الأولى	ARAS	شركة الضامنون العرب للتأمين	7
المجموعة الأولى	AICJ	شركة العربية للتأمين	8
المجموعة الأولى	JERY	شركة القدس للتأمين	9

رقم المجموعة	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم / الشركة
المجموعة الأولى	UNIN	شركة المتحدة للتأمين	10
المجموعة الأولى	ARSI	شركة المنارة للتأمين	11
المجموعة الأولى	DICL	شركة دلنا للتأمين	12
المجموعة الثانية	NAAI	الشركة الوطنية للتأمين	13
المجموعة الثانية	ARGR	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	14
المجموعة الثانية	AOIC	شركة الشرق العربي للتأمين	15
المجموعة الثانية	ARIN	شركة العرب للتأمين	16
المجموعة الثالثة	HOLI	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	17
المجموعة الثالثة	MEIN	شركة الشرق الأوسط للتأمين	18
المجموعة الثالثة	SFIC	شركة الصفوة للتأمين	19
المجموعة الثالثة	PHIN	شركة فيلادلفيا للتأمين	20
المجموعة الثالثة	MDGF	شركة المتوسط والخليج للتأمين	21
المجموعة الرابعة	AIUI	شركة الاتحاد الدولي العربي للتأمين	22
المجموعة الرابعة	AAIN	شركة النسر العربي للتأمين	23

3-4 الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة ومتغيراتها

قد تم استخدام الطريقة المعلمية Parametric Methods (طريقة التباين والتغاير أو طريقة التباين الكلي) في قياس أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، وذلك نظراً لأن الطرق الأخرى تقوم على افتراضات غير واقعية مثل أن ما حدث في الماضي سيستمر حدوثه في المستقبل، أو الاعتماد على عدد كبير من المتغيرات والتي يصعب عزل تأثيرها، ومن ثم تستغرق تلك الطرق وقتاً طويلاً في الحساب، بينما الطريقة المعلمية تعد أكثر الطرق استخداماً وانتشاراً في الواقع العملي من جانب الباحثين، حيث تمتاز بالبساطة والسهولة في التطبيق، حيث تعتمد على العلاقة الخطية بين التقلبات والتباينات لصافي الدخل والذي يرجع إلى الانحراف المعياري، وبالتالي تعتمد صافي الدخل لشركات التأمين مع ثبات العوامل الأخرى.

4-3-1 المجموعة الأولى

سيتم دراسة هذه المجموعة على فترتين، الفترة الأولى هي ما قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والتي تشمل الفترة من عام 2015 لغاية 2017، أما الفترة الثانية فهي فترة بداية تطبيق المعيار وما بعد تطبيقه والتي تشمل الفترة من عام 2018 لغاية عام 2020.

4-3-1-1 الفترة الأولى ما قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من عام 2015

لغاية عام 2017.

الجدول (4-2): صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الأولى ومصرف مخصص تدني الذمم المدينة عام 2015

صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2015 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)					
نسبة مصرف مخصص تدني مدينون لعام 2015 إلى صافي الدخل لعام 2015	صافي الدخل لعام 2015	مصرف مخصص تدني مدينون لعام 2015	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم الشركة
-13%	1,209,581	-154,107	JOFR	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	1
-19%	720,020	-138,279	AMMI	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	2
-2%	1,603,020	-26,128	JIJC	شركة الأردن الدولية للتأمين	3
-4%	1,318,636	-50,000	FINS	شركة الأولى للتأمين	4
-3%	1,787,628	-50,000	TIIC	شركة التأمين الإسلامية	5
-369%	623,851	-2,303,075	JOIN	شركة التأمين الأردنية	6
0%	454,077	0	ARAS	شركة الضامنون العرب للتأمين	7
3%	119,916	3,325	AICJ	شركة العربية للتأمين	8
-5%	1,033,705	-50,000	JERY	شركة القدس للتأمين	9
-6%	1,281,283	-78,399	UNIN	شركة المتحدة للتأمين	10
44%	-214,895	-95,431	ARSI	شركة المنارة للتأمين	11
0%	549,980	0	DICL	شركة دلتا للتأمين	12

إن مصروف مخصص تدني الذمم المدينة يمثل الزيادة أو انخفاض في قيمة المخصص للفترة مالية واحدة، ففي شركة الضامنون العرب للتأمين لم يحدث تغيير على مخصص الذمم المدينة لعام 2015 عن عام 2014 ولذلك كان مصروف مخصص الذمم المدينة يساوي صفر، وكذلك أمر بنسبة لشركة فيلادلفيا للتأمين.

إن نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل، تمثل مقياساً لمدى نسبة تخفيض أرباح أو زيادة الخسارة التي سوف يحدثها مصروف مخصص تدني الذمم المدينة من صافي الدخل وعكس في حال رد مصروف مخصص تدني الذمم المدينة، حيث كما كانت نسبة تخفيض مصروف مخصص تدني المدينة من صافي الدخل أقل كلما كان أفضل للشركة.

ومما يجب ذكره هي النسبة الكبيرة التي حققتها شركة التأمين الأردنية حيث بلغت نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل لعام 2015 هي 369% -، ويرجع إلى البيانات المالية لشركة التأمين الأردنية تبين وجود ارتفاع مفاجئ لمصروف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2015 بنسبة 570% عن مصروف مخصص الذمم المدينة لعام 2014 والبالغ 402000 دينار ويعود السبب حسب إفصاح الشركة في بياناتها المالية وجود ذمة مدينة لأحد العملاء بقيمة 21078768 دينار تم قيد مخصص بالكامل في دفاتر الشركة لقاء تلك الذمة في 2015/12/31.

أما بالنسبة لشركة المنارة للتأمين حيث بلغت نسبة مصروف تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل 44% أي عملت على زيادة خسائر الشركة بنسبة 44% وبعد الرجوع إلى البيانات المالية لشركة منارة للتأمين تبين أن نسبة زيادة في المخصص بلغت 14% زيادة عن عام 2014 حيث بلغ مصروف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2014، 83114 دينار بينما السبب ارتفاع نسبة

مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل هو انخفاض خسائر الشركة عن عام 2014 بنسبة 41%.

الجدول (3-4): صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الأولى ومصروف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2016

صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2016 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)					
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	مصروف مخصص تدني مدينون لعام 2016	صافي الدخل 2016	نسبة مصروف مخصص تدني مدينون لعام 2016 إلى صافي الدخل لعام 2016
1	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	JOFR	-181147	1597809	-11%
2	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	AMMI	2270	739277	0%
3	شركة الأردن الدولية للتأمين	JIJC	27206	1012926	3%
4	شركة الأولى للتأمين	FINS	0	2137219	0%
5	شركة التأمين الإسلامية	TIIC	0	1863302	0%
6	شركة التأمين الأردنية	JOIN	1733267	1189214	146%
7	شركة الضامنون العرب للتأمين	ARAS	0	547640	0%
8	شركة العربية للتأمين	AICJ	12690	620965	2%
9	شركة القدس للتأمين	JERY	-87000	460860	-19%
10	شركة المتحدة للتأمين	UNIN	-463776	1565313	-30%
11	شركة المنارة للتأمين	ARSI	-142700	629	-22687%
12	شركة دلنا للتأمين	DICL	-15817	696660	-2%

وفق ما تم ذكر سابقاً إن مصروف مخصص تدني الذمم المدينة يمثل الزيادة أو انخفاض في

قيمة المخصص للفترة مالية واحدة، ففي شركة الأولى للتأمين كانت مصروف مخصص تدني

الذمم المدينة يساوي صفر وفقاً لقائمة الدخل الموحدة نتيجة الاندماج مع شركة البرموك للتأمين،

أما شركة الضامنون العرب لم يحدث تغيير على مخصص الذمم المدينة لعام 2016 عن عام

2015 ولذلك كان مصروف مخصص الذمم المدينة يساوي صفر، وكذلك أمر بنسبة لشركة تأمين

الإسلامية.

وفيما يتعلق بشركة المنارة فإن نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل نسبة مرتفعة جداً حيث بلغت 22687% وبالرجوع إلى البيانات المالية لشركة المنارة لعام 2016 وجد التالي: أولاً ارتفاع في مصرف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2016 بنسبة 49% عن عام 2015، ثانياً: وأن السبب وراء ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير هو انخفاض خسارة الشركة وتحقيق ربح بسيط والبالغ 629 دينار بينما بلغت خسارة عام 2015، 214895 دينار.

أما شركة التأمين الأردنية فقد حقق مصروف مخصص تدني الذمم المدينة زيادة في صافي الدخل لشركة لعام 2016 بنسبة 148%، وذلك بسبب رد مصروف مخصص تدني الذمم المدينة وذلك بسبب تملك لشركة عقار مقابل ذمة أحد عملاء الشركة التي تم اخذها مصروف مخصص تدني المدينة بالكامل في عام 2015.

الجدول (4-4): صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الأولى ومصروف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2017

صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2017 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)					
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	مصروف مخصص تدني مدينون لعام 2017	صافي الدخل 2017	نسبة مصروف مخصص تدني مدينون لعام 2017 إلى صافي الدخل لعام 2017
1	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	JOFR	-100000	1316541	-8%
2	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	AMMI	-2320	625234	0%
3	شركة الأردن الدولية للتأمين	JJIC	41255	-551284	-7%
4	شركة الأولى للتأمين	FINS	30000	2508769	1%
5	شركة التأمين الإسلامية	TIIC	0	2002246	0%
6	شركة التأمين الأردنية	JOIN	-879528	-499723	176%
7	شركة الضامنون العرب للتأمين	ARAS	0	1319982	0%

8	شركة العربية للتأمين	AICJ	-18571	450864	-4%
9	شركة القدس للتأمين	JERY	-4795	800606	-1%
10	شركة المتحدة للتأمين	UNIN	-46071	1149697	-4%
11	شركة المنارة للتأمين	ARSI	-403359	-989770	41%
12	شركة دلتا للتأمين	DICL	0	-299691	0%

وفق ما تم ذكر سابقاً إن مصروف مخصص تدني الذمم المدينة يمثل الزيادة أو انخفاض في قيمة المخصص للفترة مالية واحدة، ففي شركة الضمانون العرب لم يحدث تغيير على مخصص الذمم المدينة لعام 2017 عن عام 2016 ولذلك كان مصروف مخصص الذمم المدينة يساوي صفر، وكذلك أمر بنسبة لشركة تأمين الإسلامية، ويمكن تفسير ذلك بمحافظه الشركة على سياسة إئتمانية ثابت، وكذلك أيضاً بنسبة لشركة دلتا للتأمين لم يحدث تغيير على مخصص الذمم المدينة لعام 2017 عن عام 2016.

وينظر إلى نسب مصروف مخصص الذمم المدينة لمجموعة الأولى لشركات التأمين نرى أن شركة التأمين الأردنية حقق نسبة مرتفعة وهي 176% أي عملت على زيادة خسارة الشركة بنسبة 176% وبعد الرجوع إلى البيانات المالية للشركة لعام 2017، تبين ما يلي ارتفاع مصروف نخصص الذمم المدينة إلى 879528 دينار لعام 2017 بعد أن كان هنالك رد للمصرف في عام 2016 والبالغ قيمة الرد 1823267 دينار وذلك بسبب ارتفاع نسبة ذمم المدينة التي تجاوز عمرها 365 يوم من إجمالي الذمم المدينة، وذلك أيضاً تحقيق الشركة لخسارة حيث بلغت عام 2017، 499723 دينار فيما حقق في عام 2016 صافي دخل بلغ 1189214 دينار.

تستخدم المؤشرات الإحصائية المتمثلة بالوسط الحسابي arithmetic mean والانحراف المعياري standard deviation لوصف عينة الدراسة، فالوسط الحسابي يصف مجموعة كاملة

من البيانات بقيمة واحدة تمثل منتصف أو مركز توزيعها، أما الانحراف المعياري يعمل على تحديد التباين لكل نقطة بيانات بالنسبة إلى الوسط الحسابي، فإذا كانت نقاط البيانات أبعد عن الوسط الحسابي كان الانحراف المعياري أعلى داخل مجموعة البيانات، وبالتالي فإنه كلما انخفض الانحراف المعياري كلما كانت نقاط البيانات أقرب إلى الوسط الحسابي، وقيم الانحراف المعياري دائماً موجبة، ويكون الانحراف المعياري منخفضاً (أقرب إلى صفر) إذا كانت قيم البيانات متشابهة، أما إذا كان الانحراف المعياري مرتفعاً (أبعد من الصفر) فتكون البيانات شديدة التباين.

والجدول التالي يظهر المؤشرات الإحصائية لمخصص تدني الذمم المدينة (المتغير المستقل)

وصافي الدخل لشركات التأمين الأردنية (المتغير التابع):

الجدول (4-5): المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الأولى خلال عام 2015

المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الأولى خلال عام 2015			
المؤشر الإحصائي	متوسط مصرف مخصص تدني ذمم المدينة لعام 2015	متوسط صافي الدخل لعام 2015	نسبة متوسط مصروف مخصص الذمم المدينة إلى صافي الدخل لعام 2015
المتوسط الحسابي	-245174.500	873900.167	-28%
الانحراف المعياري	813151.825	2898398.957	
أقل قيمة	3325.000	-214895.000	
أكبر قيمة	-2303075.000	1787628.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الأولى من الشركات التأمين لعام

2015 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصروف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2015

وصافي الدخل لعام 2015، وبناءً على ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الأولى كاملة وبلغت

نسبة متوسط مصروف مخصص الذمم المدينة إلى متوسط صافي الدخل هي 28%- أي عملت

على تخفيض صافي الدخل بنسبة 28%، وكما ذكر سابقاً كمل كانت النسبة أقل كلما كانت

أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-6): المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الأولى عام 2016

المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الأولى لعام 2016			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص تدني ذمم المدينة لعام 2016	صافي الدخل لعام 2016	مصرف مخصص الذمم المدينة إلى صافي الدخل لعام 2016
المتوسط الحسابي	73749.417	1035984.500	7%
الانحراف المعياري	244599.000	3435972.000	
أقل قيمة	-463776.000	629.000	
أكبر قيمة	1733267.000	2137219.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الأولى من الشركات التأمين لعام 2016 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصرف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2016 وصافي الدخل لعام 2016، وبناءً على ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الأولى كاملة وبلغت نسبة متوسط مصرف مخصص الذمم المدينة إلى متوسط صافي الدخل هي 7% أي عملت على زيادة صافي الدخل بنسبة 7%، وذلك بسبب وجود رد في مصرف مخصص التدني الذمم المدينة وكما ذكر سابقاً كمل كانت النسبة أكبر كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-7): المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الأولى عام 2017

المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الأولى لعام 2017			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص تدني ذمم المدينة لعام 2017	صافي الدخل لعام 2017	نسبة مصرف مخصص الذمم المدينة إلى صافي الدخل لعام 2017
المتوسط الحسابي	-115282.417	652789.250	-18%
الانحراف المعياري	382348.521	2246597.957	
أقل قيمة	41255	-989770	
أكبر قيمة	-879528	2508769	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الأولى من الشركات التأمين لعام 2017 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصرف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2017 وصافي الدخل لعام 2017، وبناءً على ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الأولى كاملة وبلغت

نسبة متوسط مصروف مخصص الذمم المدينة إلى متوسط صافي الدخل هي 18%- أي عملت على تخفيض صافي الدخل بنسبة 18%، وكما ذكر سابقاً كمل كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

4-3-1-2 الفترة الثانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من عام 2018 لغاية عام 2020.

يفرض معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) التغييرات على ثلاثة نطاقات تشمل التصنيف والقياس وخسارة التدني ومحاسبة التحوط، وقد عملت شركات التأمين الأردنية على تطبيق تلك المتغيرات على القوائم المالية من خلال تطبيق نموذج إدارة الأعمال للموجودات المالية لشركة التأمين وأدى تطبيقه إلى إيجاد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي نتج عنه ظهور مخصصات جديدة في القوائم المالية لشركات التأمين لم تكن موجودة قبل تطبيق المعيار.

وأن ما يميز شركات التأمين في المجموعة الأولى أنها عملت على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية على البنود الخمسة كاملة التي يشملها تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وهذه البنود هي: الودائع البنكية، موجودات المالية بالكلفة المطفأة، شيكات برسم التحصيل، ذمم المدينة، والذمم المدينة لمعيدي التأمين.

بدأ تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في الأول من كانون الثاني عام 2018، وقد قامت شركات التأمين الأردنية بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، عدم إعادة إدراج أرقام المقارنة، وتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبة في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة وحقوق غير المسيطيرين للفترة الحالية، وبناءً على ذلك فإن البيانات المالية التي تم جمعها لعام 2018 لشركات التأمين لها

خصوصية خاصة تختلف عن عام 2019 وعام 2020، حيث أن ما تميز هذا العام باحتوائه على
أثرين لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، الأثر الأول الخاص في الأول من كانون
الثاني عام 2018 والذي عكس أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية على الأرصدة الافتتاحية
للأرباح المدورة لعام 2018، والأثر الثاني هو مخصصات نموذج الخسائر الائتمانية التي أوجدها
المعيار في قائمة الدخل وأثرها على صافي الدخل لعام 2018.

والجدول التالي يظهر أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرباح المحتجزة
لشركات التأمين الأردنية لعام 2018.

الجدول (4-8): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على
الأرصدة الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية عام 2018

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على أرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية عام 2018												
نسبة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) إلى الأرباح المحتجزة	الأرباح المدورة 2018/1/1	أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)	قروض حملة الوثائق الحياة وأخرى	الموجودات الضريبية المؤجلة	نعم معيدي التأمين	نعم المدينة	موجودات بالكلفة المطفاة	شيكات برسم التحصيل	الودائع لدى البنوك	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم الشركة
-496%	49417	-245135	0	0	-127.776	-103.135	0	-4,492	-9,732	JOFR	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	1
-17%	1236880	-204568	0	64.601	-50,475	-190,514	0	-12,968	-15,212	AMMI	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	2
-72%	420232	-301485	0	105,925	0	-385,227	0	-21,607	-576	JIJC	شركة الأردن الدولية للتأمين	3
-12%	2854117	-342394	0	108,123	-23,000	-282,891	-5,518	-58,540	-80,568	FINS	شركة الأولى للتأمين	4
-2%	3328061	-82490	0	0	0	0	0	-2,490	-80,000	TIIC	شركة التأمين الإسلامية	5
-10%	2544004	-263720	0	83,280	0	-347,000	0	0	0	JOIN	شركة التأمين الأردنية	6
-98%	473768	-462133	0	0	-258,526	-203,607	0	0	-4,441	ARAS	شركة الضامنون العرب للتأمين	7
-22%	1249575	-277648	0	87,677	-28,731	-294,466	-17,502	-13,689	-10,937	AICJ	شركة العربية للتأمين	8
-4%	1846669	-79999	-446	25,262	-28,274	-40,870	-4,499	-7,810	-23,362	JERY	شركة القدس للتأمين	9
-9%	3660739	-317267	0	100,189	-29,621	-370,284	-1,000	-7,457	-9,094	UNIN	شركة المتحدة للتأمين	10
5%	-989770	-47561	0	0	-74,770	17,807	0	642	8,760	ARSI	شركة المنارة للتأمين	11
-60%	228779	-136602	0	43,138	-50,580	-120,978	-1,440	-2,171	-4,571	DICL	شركة دلنا للتأمين	12

وكما ذكرنا سابقاً، فإن أثر تطبيق المعيار في عام 2018 ينقسم إلى جزئين؛ الجزء الأول

يظهر في الأول من كانون الثاني لعام 2018 والذي يمثل أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي

رقم (9) على الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة، حيث تختلف نسبة التأثير باختلاف رصيد الأرباح المدورة للشركات التأمين الأردنية، فجميع شركات التأمين تأثرت بتطبيق المعيار على الأرباح المدورة إما بتخفيض رصيد الأرباح المدورة أو بزيادة الخسائر المدورة، حيث بلغت أعلى نسبة لتأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) للشركة الفرنسية الأردنية للتأمين حيث بلغ 496% أي خمسة أضعاف الرصيد الافتتاحي للأرباح المدورة، وكان السبب في ذلك انخفاض رصيد الأرباح المدورة للشركة الفرنسية الأردنية للتأمين وتحقيق خسائر عام 2012 بلغت 5228519 - دينار وقد تم إطفائها خلال السنوات التالية من الأرباح المحققة حتى بلغ رصيد الأرباح المحتجزة لعام (2018) 49417 دينار بينما بلغت قيمة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) -245135 دينار، ثم تليها شركة الضامنون العرب للتأمين حيث بلغت نسبة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) إلى الأرباح المحتجزة 98%، ثم شركة الأردن الدولية للتأمين حيث بلغت النسبة 72%، ثم شركة دلتا للتأمين حيث بلغت النسبة 60%، بهذا نرى أن أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) كان له آثار كبيرة على تخفيض رصيد الأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية، والتي بدورها سوف تؤثر على حقوق المساهمين وعلى نسبة الأرباح الموزعة سنوياً، والتي بدورها ستؤثر بشكل مباشر على سعر سهم الشركة في السوق.

الجدول (4-9): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية عام 2018

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2018												
نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية إلى صافي الدخل	التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية	صافي الدخل 2018	مجموع التغيير مصروف مخصص الخسائر الائتمانية	التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية - المتوقعة - الشيكات برسوم التحصيل	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - المتوقعة - قروض حملة الوثائق وأخرى	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - المتوقعة - الموجودات المالية بالكلفة	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - المتوقعة - ودائع البنوك	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - المتوقعة - ذمم شركات التأمين	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - المتوقعة - مدينون	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم الشركة
0%	0	1102089	0	0	0	0	0	0	0	JOFR	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	1
-10%	-70618	695900	-70618	5623	0	0	-3895	-898	-71448	AMMI	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	2
172%	171180	99602	171180	1026	0	0	130	0	170024	JJC	شركة الأرن الدولية للتأمين	3
-1%	-37164	2705204	-37164	-3960	0	-836	-4925	-20000	-7443	FINS	شركة الأولى للتأمين	4
-2%	-17033	1114427	-17033	-447	0	0	-1526	-14837	-223	TIIC	شركة التأمين الإسلامية	5
-347%	-401850	115704	-401850	-35350	0	0	0	0	-366500	JOIN	شركة التأمين الأردنية	6
-5%	-32710	662090	-32710	-5994	0	0	-4441	61347	-83622	ARAS	شركة الضامنون العرب للتأمين	7
-15%	-44511	304899	-44511	-18860	0	-26092	441	0	0	AICJ	شركة العربية للتأمين	8
1%	5451	1031054	5451	1217	89	77	4068	0	0	JERY	شركة القدس للتأمين	9
-1%	-5655	1122172	-5655	0	0	0	0	0	-5655	UNIN	شركة المتحدة للتأمين	10
29%	-273634	-945265	-273634	-1	0	0	3960	-144515	-133078	ARSI	شركة العنارة للتأمين	11
-1%	-2489	213890	-2489	0	0	0	0	-260	-2229	DICL	شركة دلتا للتأمين	12

أما الجزء الثاني للأثر لعام 2018، فهو يتضمن التغيير في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (المتغير المستقل) وأثره على صافي الدخل لشركة التأمين الأردنية (المتغير التابع)، إن التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إما أن يكون بزيادة مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي بدورها تؤدي إلى تخفيض صافي دخل شركة التأمين أو زيادة الخسارة في حال كانت شركات التأمين قد حققت خسائر حيث كلما كانت النسبة أقل كلما كان أفضل لشركة التأمين، وإما أن يكون هنالك تخفيض (رد) من مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي بدورها سوف تؤدي إلى زيادة صافي الدخل أو تخفيض الخسائر المحققة من شركات التأمين حيث أن ارتفاع النسبة كلما كان أفضل لشركات التأمين، وحسب البيانات المالية التي تم جمعها لعام 2018 من شركات التأمين فإننا نرى حالتين متعاكستين تماماً، فالحالة الأولى هي لشركة التأمين الأردنية حيث بلغت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لشركة التأمين 347% وهذه النسبة تعني أن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

سوف يؤدي إلى تخفيض صافي الدخل بنسبة 347% ويعود السبب في ذلك ارتفاع مصروف مخصص الخسائر الائتمانية للمدينون والسبب في ذلك ارتفاع أعمار الذمم المدينة إذ يوجد نسبة من الذمم المدينة قد تجاوز عمرها 365 يوم، أما الحالة الثانية فهي لشركة الأردن الدولية للتأمين حيث بلغت قيمة تخفيض (رد) مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث بلغت نسبة التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل حيث بلغت النسبة 172% وهذه النسبة تعني زيادة صافي الدخل لشركة التأمين لعام 2018، حيث أن يكمن السبب الرئيسي لرد مصروف مخصص الخسائر الائتمانية هو تحرير المخصص المرصود المتعلق بذمم العملاء بعد صدور قرار محكمة بداية عمان بقرار بتوكيل بورصة عمان ببيع أسهم بعض عملاء الوساطة المقام ضدهم قضايا لصالح الشركة.

الجدول (4-10): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم

(9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية عام 2019

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2019												
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - مدينون	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - المتوقعة - مضمم شركات التأمين	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - المتوقعة - ودائع البنوك	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - المتوقعة - الموجودات المالية بالكلفة	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - المتوقعة - قروض حملة الوثائق وأخرى	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية - المتوقعة - الشركات برسم التحصيل	مجموع التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية	صافي الدخل 2019	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية	نسبة التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية التي صافي الدخل
1	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	JOFR	-46865	-58000	0	0	0	0	-104865	1439002	-104865	-7%
2	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	AMMI	-152842	-28399	-885	0	0	0	-188417	999122	-188417	-19%
3	شركة الأردن الدولية للتأمين	JJIC	-26166	-10000	-6457	0	0	14000	-28623	430914	-28623	-7%
4	شركة الأولى للتأمين	FINS	-150000	0	0	0	0	0	-150000	2283271	-150000	-7%
5	شركة التأمين الإسلامية	TIIC	-160089	-43346	-1451	0	0	0	-204886	1180916	-204886	-17%
6	شركة التأمين الأردنية	JOIN	-81625	0	0	0	0	0	-81625	1470912	-81625	-6%
7	شركة الضامنون العرب للتأمين	ARAS	156915	-124529	-13	0	0	2225	34598	176748	34598	20%
8	شركة العربية للتأمين	AICJ	-230000	0	-321	-70429	0	0	-360965	360871	-360965	-100%
9	شركة القدس للتأمين	JERY	0	0	-735	-694	116	310	-1119	1243501	-1119	0%
10	شركة المتحدة للتأمين	UNIN	0	0	-988	0	0	499	-489	1103968	-489	0%
11	شركة المنارة للتأمين	ARSI	-6438	-126794	-160	0	0	0	-133406	405638	-133406	-33%
12	شركة دلتا للتأمين	DICL	-5322	-10185	0	0	0	0	-15507	261064	-15507	-6%

أما في عام 2019، كانت نسبة تأثير التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لشركة التأمين الأردنية أقل من نسبة تأثير عام 2018 حيث بلغت أعلى نسبة 100% وكانت خاصة بالشركة العربية للتأمين حيث بلغت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل 100%، وهذه النسبة تعني تخفيض صافي الدخل لشركة التأمين العربية بنسبة 100% ويعود السبب في ذلك هو ارتفاع التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة نتجية لارتفاع أعمار الذمم حيث تشكل نسبة كبير من أعمار الذمم التي تجاوزت 361 يوم، وكما تم ذكر سابقاً كلما كانت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل أقل كلما كان أفضل لشركات التأمين الأردنية، وعلى العكس تماماً في حالة وجود رد في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما هو الحال في الضامنون العرب حيث عمل رد مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على زيادة صافي الدخل بنسبة 20%، ويعود سبب رد مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة هو تحسين السياسة الائتمانية للشركة حيث كان هنالك رد في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة وذلك سبب انتفاء الحاجة له.

الجدول (4-11): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية عام 2020

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2020												
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية - المتوقعة - مدينون	التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية - المتوقعة - مدينون شركات التأمين	التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية - المتوقعة - ودائع البنوك	التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية - المتوقعة - الموجودات المالية بالكلفة	التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية - المتوقعة - قروض حملة الوثائق وأخرى	التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية - المتوقعة - الشبكات برسم التحصيل	مجموع التغير مصروف مخصص الخسائر الائتمانية	صافي الدخل 2020	التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية	نسبة التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية إلى صافي الدخل
1	الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين	JOFR	-200000	-100000	0	0	0	0	-300000	1422422	-300000	-21%
2	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين	AMMI	68715	-10698	-518552	0	0	-9347	-469882	1218970	-469882	-39%
3	شركة الأردن الدولية للتأمين	JJC	-197250	-188538	0	0	0	0	-385788	-145581	-385788	265%
4	شركة الأولى للتأمين	FINS	-450000	0	0	0	0	0	-450000	1600286	-450000	-28%
5	شركة التأمين الإسلامية	TIIC	-103315	-101280	-32420	0	0	-2277	-239292	1732951	-239292	-14%
6	شركة التأمين الأردنية	JOIN	193000	-100000	0	0	0	0	93000	3011696	93000	3%
7	شركة الضامنون العرب للتأمين	ARAS	105215	-271383	0	0	1745	0	-164423	331546	-164423	-50%
8	شركة العربية للتأمين	AICJ	100000	50000	-1421	0	0	84037	232616	636917	232616	37%
9	شركة القدس للتأمين	JERY	-147986	-54972	519	49	170	2889	-199331	1196141	-199331	-17%
10	شركة المتحدة للتأمين	UNIN	-500000	0	0	-2000	0	0	-502000	1501528	-502000	-33%
11	شركة المنارة للتأمين	ARSI	51800	-153352	-2296	0	0	-1725	-105573	1777316	-105573	-6%
12	شركة دانا للتأمين	DICL	-111954	27954	0	0	0	0	-84000	611772	-84000	-14%

أما في عام 2020، ارتفع التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع شركات التأمين في المجموعة الأولى، فقد حققت شركة الأردن الدولية للتأمين تغيراً في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة نسبة 265% وهذا يعني زيادة الخسائر المحققة لشركة الأردن الدولية للتأمين لعام 2020 بنسبة 265%، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة هو ارتفاع في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بسبب السياسة الائتمانية المتبعة في الشركة والتي أدت إلى تجاوز الذم المدينة 365 يوم، وفي المقابل كان هناك تخفيض (رد) في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية لشركة التأمين الأردنية حيث بلغت نسبة التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل 3%، وهذه النسبة تعني زيادة صافي الدخل لشركة التأمين الأردنية بنسبة 3% ويعود السبب في رد مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة هو رد جزء من مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذم المدينة

وذلك بسبب انتفاء الحاجة له ويعود ذلك إلى تحسن في كفاءة الشركة في تحصيل الذمم المدينة ، وكذلك أيضاً بالنسبة لشركة العربية للتأمين فإن نسبة رد مصروف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل بلغت 37% أي عمل رد في مصروف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على زيادة صافي الدخل بنسبة 37% ويعود السبب في ذلك هو جزء من مصروف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة للذمم المدينة وذلك بسبب انتفاء الحاجة له، وكما تم ذكر سابقاً كلما كانت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل أقل كلما كان أفضل لشركات التأمين الأردنية ، وعلى العكس تماماً في حالة وجود رد في مصروف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

ومن خلال دراسة المؤشرات الإحصائية للفترة (2018-2020) للمجموعة الأولى، والمتمثلة باحتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المالية التي تم جمعها لشركات التأمين الأردنية وفق ما يلي:

الجدول (4-12): المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية لعام 2018

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة والرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة لعام 2018 بداية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)			
المؤشر الإحصائي	مخصص خسائر الإئتمانية المتوقعة لعام 2018	رصيد الافتتاحي للأرباح المدورة لعام 2018	نسبة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى رصيد الافتتاحي للأرباح المدورة لعام 2018
المتوسط الحسابي	-230083.5	1408539.25	-16%
الانحراف المعياري	763100.6	4671596.195	
أقل قيمة	-47561	-989770	
أكبر قيمة	-463133	3660739	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الأولى من الشركات التأمين لعام 2018 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2018 والرصيد الإفتتاحي للأرباح المحتجزة لعام 2018، وبناءً ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الأولى كاملة وبلغت نسبة متوسط مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى متوسط الأرصدة الإفتتاحية للأرباح المدورة لعام 2018 هي 16%- أي عملت على تخفيض رصيد الإفتتاحية للأرباح المدورة بنسبة 16%، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-13): المؤشرات الاحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية عام 2018

مصرف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة وصافي الدخل لعام 2018 بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)			
المؤشر الإحصائي	صافي الدخل لعام 2018	مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2018	نسبة مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى متوسط صافي الدخل لعام 2018
المتوسط الحسابي	685147.167	-59086.083	-9%
الانحراف المعياري	2272376.078	195966.4	
أقل قيمة	-945265	171180	
أكبر قيمة	2705204	-401185	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الأولى من الشركات التأمين لعام 2018 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2018 وصافي الدخل لعام 2018، وبناءً ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الأولى كاملة وبلغت نسبة متوسط مصرف مخصص الذمم المدينة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى

متوسط صافي الدخل هي 9%- أي عملت على تخفيض صافي الدخل بنسبة 9% ، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية .

الجدول (4-14): المؤشرات الاحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية عام 2019

مصرف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة وصافي الدخل لعام 2019 بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2019	صافي الدخل لعام 2019	نسبة مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى متوسط صافي الدخل لعام 2019
المتوسط الحسابي	-102942	946327.25	-11%
الانحراف المعياري	341419.989	3138612.417	
أقل قيمة	34598	176748	
أكبر قيمة	-360965	2283271	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الأولى من الشركات التأمين لعام 2019 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2019 وصافي الدخل لعام 2019، وبناءً ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الأولى كاملة وبلغت نسبة متوسط مصرف مخصص الذمم المدينة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى متوسط صافي الدخل هي 11%- أي عملت على تخفيض صافي الدخل بنسبة 11%، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-15): المؤشرات الاحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل
لشركات التأمين الأردنية عام 2020

مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة وصافي الدخل لعام 2020 بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2020	صافي الدخل لعام 2020	نسبة مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى متوسط صافي الدخل لعام 2020
المتوسط الإحصائي	-214556.083	1241330.333	-17%
الانحراف المعياري	711602.025	4117026.957	
أقل قيمة	232616	-145581	
أكبر قيمة	-502000	3011696	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الأولى من الشركات التأمين لعام 2020 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2020 وصافي الدخل لعام 2020، وبناءً ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الأولى كاملة وبلغت نسبة متوسط مصرف مخصص الذمم المدينة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى متوسط صافي الدخل هي 17%- أي عملت على تخفيض صافي الدخل بنسبة 17%، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

4-3-2 المجموعة الثانية

تم دراسة هذه المجموعة المكونة من 4 شركات تأمين مدرجة في سوق عمان للاوراق المالية للفترة من عام 2015 لغاية عام 2020.

سيتم دراسة هذه المجموعة على فترتين، الفترة الأولى هي ما قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والتي تشمل الفترة من عام 2015 لغاية 2017، أما الفترة الثانية فهي فترة بداية تطبيق المعيار وما بعد تطبيقه والتي تشمل الفترة من عام 2018 لغاية عام 2020.

4-3-2-1 الفترة الأولى ما قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من عام 2015 لغاية عام 2017.

الجدول (4-16): صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثانية ومخصص التدني الذمم المدينة عام 2015

صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية للفترة 2015 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)					
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	مصروف مخصص تدني مدينون 2015	صافي الدخل 2015	نسبة مصروف مخصص تدني المدينون إلى صافي الدخل 2015
1	الشركة الوطنية للتأمين	NAAI	-75842	1282201	-6%
2	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	ARGR	0	503489	0%
3	شركة الشرق العربي للتأمين	AOIC	-1625000	4375945	-37%
4	شركة العرب للتأمين	ARIN	-65532	445561	-15%

إن مصروف مخصص تدني الذمم المدينة يمثل الزيادة أو انخفاض في قيمة المخصص للفترة مالية واحدة، ففي المجموعة العربية الأردنية للتأمين لم يحدث تغيير على مخصص الذمم المدينة لعام 2015 عن عام 2014 ولذلك كان مصروف مخصص الذمم المدينة يساوي صفر.

إن نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل، تمثل مقياساً لمدى نسبة تخفيض أرباح أو زيادة الخسارة التي سوف يحدثها مصروف مخصص تدني الذمم المدينة من صافي الدخل وعكس في حال رد مصروف مخصص تدني الذمم المدينة، حيث كما كانت نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل أقل كلما كان أفضل للشركة.

الجدول (4-17): صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثانية ومصروف مخصص تدني الذمم
المدينة عام 2016

صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية للفترة 2016 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)					
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	مصروف مخصص تدني مدينون 2016	صافي الدخل 2016	نسبة مصروف مخصص تدني المدينون إلى صافي الدخل 2016
1	الشركة الوطنية للتأمين	NAAI	-65000	1363603	-5%
2	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	ARGR	0	700354	0%
3	شركة الشرق العربي للتأمين	AOIC	-1550000	1204560	-129%
4	شركة العرب للتأمين	ARIN	-65532	490496	-13%

وفق ما تم ذكر سابقاً إن مصروف مخصص تدني الذمم المدينة يمثل الزيادة أو انخفاض في قيمة المخصص للفترة مالية واحدة، ففي المجموعة العربية الأردنية للتأمين لم يحدث تغيير على مخصص الذمم المدينة لعام 2016 عن عام 2015 ولذلك كان مصروف مخصص الذمم المدينة يساوي صفر.

وفيما يتعلق شركة الشرق العربي للتأمين فإن نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل نسبة مرتفعة جداً حيث بلغت 129%- وبالرجوع إلى البيانات المالية شركة الشرق العربي للتأمين لعام 2016 وجد التالي: أولاً ارتفاع في مصرف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2016 والذي يعود إلى السياسة الائتمانية المتبعة في الشركة حيث بلغ حجم الذمم المدينة لشركة الشرق العربي للتأمين لعام 2016، 45 مليون دينار.

وكما ذكر سابقاً كلما كانت نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل أقل

كلما كان ذلك أفضل لشركة التأمين الأردنية.

الجدول (4-18): صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثانية ومصرف مخصص تدني الذمم المدينة
عام 2017

صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية للفترة 2017 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)					
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	مصرف مخصص تدني مدينون 2017	صافي الدخل 2017	نسبة مصرف مخصص تدني المدينون إلى صافي الدخل 2017
1	الشركة الوطنية للتأمين	NAAI	0	1216504	0%
2	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	ARGR	-132704	590891	-22%
3	شركة الشرق العربي للتأمين	AOIC	-1350000	-11082984	12%
4	شركة العرب للتأمين	ARIN	-78205	-1346812	6%

وفق ما تم ذكر سابقاً إن مصرف مخصص تدني الذمم المدينة يمثل الزيادة أو انخفاض في قيمة المخصص للفترة مالية واحدة، ففي الشركة الوطنية للتأمين لم يحدث تغيير على مخصص الذمم المدينة لعام 2017 عن عام 2016 ولذلك كان مصرف مخصص الذمم المدينة يساوي صفر.

وكما ذكر سابقاً كلما كانت نسبة مصرف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل أقل كلما كان ذلك أفضل لشركة التأمين الأردنية.

ومن خلال استخدام المؤشرات الإحصائية المتمثلة بالمتوسط الحسابي arithmetic mean والانحراف المعياري standard deviation لمخصص تدني الذمم المدينة (المتغير المستقل) وصافي الدخل (المتغير التابع) لشركات التأمين في المجموعة الثانية للفترة من عام 2015 لغاية 2017 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، فإننا نلاحظ ما يلي:

الجدول (4-19): المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثانية لعام 2015

المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثانية لعام 2015			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص تدني ذمم المدينة 2015	صافي الدخل 2015	نسبة مصرف مخصص الذمم المدينة إلى صافي الدخل لعام 2015
المتوسط الحسابي	-441593.500	1651799.000	-27%
الانحراف المعياري	764862.378	2861000.000	
أقل قيمة	0.000	445561.000	
أكبر قيمة	-1625000.000	4375945.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثانية من الشركات التأمين لعام 2015 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصرف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2015 وصافي الدخل لعام 2015، وبناء ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الثانية كاملة وبلغت نسبة متوسط مصرف مخصص الذمم المدينة إلى متوسط صافي الدخل هي 27%- أي عملت على تخفيض صافي الدخل بنسبة 27%، وكما ذكر سابقاً كمل كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-20) المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثانية لعام 2016

المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثانية لعام 2016			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص تدني ذمم المدينة 2016	صافي الدخل 2016	نسبة مصرف مخصص الذمم المدينة إلى صافي الدخل لعام 2016
المتوسط الحسابي	-420133.000	939753.250	-45%
الانحراف المعياري	727691.702	1627700.376	
أقل قيمة	0.000	490496.000	
أكبر قيمة	-1550000.000	1363603.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثانية من الشركات التأمين لعام 2016 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصروف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2016 وصافي الدخل لعام 2016، وبناء ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الثانية كاملة وبلغت نسبة متوسط مصروف مخصص الذمم المدينة إلى متوسط صافي الدخل هي 45%- أي عملت على تخفيض صافي الدخل بنسبة 45%، وكما ذكر سابقاً كمل كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-21) المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثانية لعام 2017

المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثانية لعام 2017			
المؤشر الإحصائي	مصروف مخصص تدني ذمم المدينة 2017	صافي الدخل 2017	نسبة مصروف مخصص الذمم المدينة إلى صافي الدخل لعام 2017
المتوسط الحسابي	-390227.250	-2655600.250	15%
الانحراف المعياري	675893.424	4599634.558	
أقل قيمة	0.000	-11082984.000	
أكبر قيمة	-1350000.000	1216504.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثانية من الشركات التأمين لعام 2017 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصروف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2017 وصافي الدخل لعام 2017، وبناء ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الثانية كاملة وبلغت نسبة متوسط مصروف مخصص الذمم المدينة إلى متوسط خسارة الشركة هي 15% أي عملت على زيادة خسارة الشركة بنسبة 27%، وكما ذكر سابقاً كمل كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

4-3-2-2 الفترة الثانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من عام 2018 لغاية عام 2020.

حيث أن هذه المجموعة عملت على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية على ثلاثة بنود من التي يشملها تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) وهذه البنود هي: شيكات برسم التحصيل، الذمم المدينة، ذمم مدينة لمعيدي التأمين.

الجدول (4-22): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2018

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على أرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية عام 2018					
نسبة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) إلى الأرباح المحتجزة	الأرباح المدورة 1/1/2018	أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (9)	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم الشركة
-5%	1394798	-73374	NAAI	الشركة الوطنية للتأمين	1
99%	-116681	-115894	ARGR	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	2
-2%	-3330780	62737	AOIC	شركة الشرق العربي للتأمين	3
50%	-1145466	-568681	ARIN	شركة العرب للتأمين	4

ان أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية للعام 2018 يمكن تقسيمه الى جزئين، حيث أن الجزء الأول في الأول من كانون الثاني عام 2018 ويشمل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة، حيث تختلف نسبة التأثير باختلاف رصيد الأرباح المدورة لشركة التأمين الأردنية، حيث بلغت أعلى نسبة لتأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لشركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين حيث بلغ 99% أي أدى ذلك إلى مضاعفة الخسائر المدورة سابقاً، ثم تليها شركة العرب للتأمين حيث بلغت نسبة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) إلى الأرباح المحتجزة 50%، بهذا نرى أن تطبيق معيار الإبلاغ

المالي الدولي رقم (9) كان له آثار كبيرة على تخفيض الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية، والتي بدورها سوف تؤثر على حقوق المساهمين وعلى نسبة الأرباح الموزعة سنوياً، والتي بدورها تؤثر بشكل مباشر على سعر سهم الشركة في السوق.

الجدول (4-23): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2018

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2018								
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - مدينون	التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - ذمم شركات التأمين	التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة - الشيكات برسم التحصيل	مجموع التغير مصروف مخصص الخسائر الائتمانية	صافي الدخل 2018	نسبة متوسط التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية الى صافي الدخل
1	الشركة الوطنية للتأمين	NAAI	0	0	0	0	-902050	0%
2	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	ARGR	-80290	0	0	-80290	650465	-12%
3	شركة الشرق العربي للتأمين	AOIC	-1473425	-88575	-52317	-1614317	3212900	-50%
4	شركة العرب للتأمين	ARIN	-40041	-836	-19790	-60667	-3048385	2%

أما الجزء الثاني للأثر لعام 2018، فهو يتضمن التغير في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (المتغير المستقل) وأثره على صافي الدخل لشركة التأمين الأردنية (المتغير التابع)، إن التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إما أن يكون بزيادة مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي بدورها تؤدي إلى تخفيض صافي دخل شركة التأمين أو زيادة الخسارة في حال كانت شركات التأمين قد حققت خسائر حيث كلما كانت النسبة أقل كلما كان أفضل لشركة

التأمين، وإما أن يكون هنالك تخفيض (رد) من مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي بدورها سوف تؤدي إلى زيادة صافي الدخل أو تخفيض الخسائر المحققة من شركات التأمين حيث أن ارتفاع النسبة كلما كان أفضل لشركات التأمين، وحسب البيانات المالية التي تم جمعها لعام 2018 من شركات التأمين فإننا نرى مصروف مخصص الخسائر الائتمانية لشركة الوطنية للتأمين لم يطرأ عليها تغيير لعام 2018 بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الإفتتاحية للأرباح المحتجزة في 2018/1/1 ولذلك ظهر التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية في قائمة الدخل لشركة صفر، كما تختلف نسبة التغيير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل من شركة تأمين إلى أخرى من حيث تخفيض صافي الدخل وأي زيادة الخسارة، وكما ذكر سابقاً كلما كانت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل أقل كلما كان ذلك أفضل لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-24): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2019

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2019								
نسبة متوسط التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية الى صافي الدخل	صافي الدخل 2019	مجموع التغيير مصروف مخصص الخسائر الائتمانية	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة - الشيكات برسم التحصيل	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة - ذمم شركات التأمين	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة - مدينون	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم الشركة
-11%	461171	-50000	0	0	-50000	NAAI	الشركة الوطنية للتأمين	1
-12%	1017400	-122800	-31000	0	-91800	ARGR	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	2
-10%	5160552	-490827	-9610	0	-481217	AOIC	شركة الشرق العربي للتأمين	3
143%	-351810	-501849	14812	-2216	-514445	ARIN	شركة العرب للتأمين	4

أما في عام 2019، كانت نسبة تأثير التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لشركة التأمين الأردنية أكبر من نسبة تأثير عام 2018 حيث بلغت أعلى نسبة 143% وكانت خاصة بالشركة العرب للتأمين حيث بلغت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى خسارة الشركة 143%، وهذه النسبة تعني زيادة الخسارة لشركة العرب للتأمين بنسبة 143% ويعود السبب في ذلك هو ارتفاع التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة نتجية وجود ذمة مدورة من من سنوات السابقة بمبلغ 1020273 دينار، وكما تم ذكر سابقاً كلما كانت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل أقل كلما كان أفضل لشركات التأمين الأردنية، وعلى العكس تماماً في حالة وجود رد في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الجدول (4-25): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثانية عام 2020

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2020								
نسبة متوسط التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية الى صافي الدخل	صافي الدخل 2020	مجموع التغيير مصروف مخصص الخسائر الائتمانية	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة - الشيكات برسم التحصيل	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة - ذمم شركات التأمين	التغير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة - مدينون	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم الشركة
-34%	888162	-300000	0	0	-30000	NAAI	الشركة الوطنية للتأمين	1
-3%	1251558	-35326	0	0	-35326	ARGR	المجموعة العربية الأردنية للتأمين	2
-31%	5675597	-1738820	-408395	-336067	-994358	AOIC	شركة الشرق العربي للتأمين	3
NA	-1704510					ARIN	شركة العرب للتأمين	4

أما في عام 2020، فكان من أهم أحداث هذا العام عدم القدرة على احتساب التغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لشركة العرب للتأمين، حيث أن البيانات الأولية لشركة العرب للتأمين تتضمن صافي الربح أو الخسارة للشركة، وأن سبب عدم نشر البيانات المالية للشركة لعام 2020 أن البيانات بحاجة إلى موافقة من قبل هيئة التأمين وذلك لأن الشركة حققت خسائر على فترات متتالية، وفي عام 2020، كانت نسبة تأثير التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لشركة التأمين الأردنية أكبر من نسبة تأثير عام 2019، وكما تم ذكر سابقاً كلما كانت نسبة التغير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل أقل كلما كان أفضل لشركات التأمين الأردنية، وعلى العكس تماماً في حالة وجود رد في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

من خلال تتبع التسلسل الزمني للتغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للفترة من عام 2018 لغاية 2020، ومن خلال دراسة المؤشرات الإحصائية للفترة ذاتها والمتمثلة باحتساب الوسيط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المالية التي تم جمعها لشركات التأمين الأردنية في المجموعة الثانية وفق ما يلي:

الجدول (4-26): المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة

الافتتاحية لأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية عام 2018

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على أرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية عام 2018			
المؤشر الإحصائي	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة 2018	صافي الدخل 2018	نسبة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لعام 2018
المتوسط الحسابي	-173803.000	-799532.250	22%
الانحراف المعياري	301035.627	1384830.479	
أقل قيمة	62737.000	-3330780.000	
أكبر قيمة	-568681.000	1394798.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثانية من الشركات التأمين لعام 2018 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لعام 2018 والرصيد الإفتتاحي للأرباح المحتجزة لعام 2018، وبناءً ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الثانية كاملة وبلغت نسبة متوسط مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى متوسط الأرصدة الإفتتاحية للأرباح المدورة لعام 2018 هي 22% أي عملت على زيادة رصيد الخسائر المدورة بنسبة 22%، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-27): المؤشرات الاحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية عام 2018

المؤشرات الاحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية عام 2018			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة 2018	صافي الدخل 2018	نسبة مصرف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لعام 2018
المتوسط الحسابي	-438818.500	-21767.500	2016%
الانحراف المعياري	760055.937	37702.416	
أقل قيمة	0.000	-3048385.000	
أكبر قيمة	-1614317.000	3212900.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثانية من الشركات التأمين لعام 2018 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصرف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لعام 2018 وصافي الدخل لعام 2018، وبناءً ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الأولى كاملة وبلغت نسبة متوسط مصرف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى متوسط صافي الدخل هي 2016% أي عملت على زيادة خسارة للشركات بنسبة 2016%، السبب في تحقيق

هذه النسبة المرتفعة يعود إلى شركة العرب للتأمين حيث حققت مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بين شركات التأمين وكما حققت خسائر لعام 2018 أدى إلى تخفيض مجموع صافي الدخل التي حققت شركات تأمين المجموعة الثانية كاملة، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-28): المؤشرات الاحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية عام 2019

المؤشرات الاحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية عام 2019			
المؤشر الإحصائي	مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة 2019	صافي الدخل 2019	نسبة مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لعام 2019
المتوسط الحسابي	-291369.000	1571828.250	-19%
الانحراف المعياري	504665.912	2722486.390	
أقل قيمة	-50000.000	-351810.000	
أكبر قيمة	-501849.000	5160552.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثانية من الشركات التأمين لعام 2019 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2019 وصافي الدخل لعام 2019، وبناءً ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الثانية كاملة وبلغت نسبة متوسط مصروف مخصص الذمم المدينة الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى متوسط صافي الدخل هي 19%- أي عملت على تخفيض صافي الدخل بنسبة 19%، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

4-3-3 المجموعة الثالثة

تم دراسة هذه المجموعة المكونة من 5 شركات تأمين مدرجة في سوق عمان للاوراق المالية للفترة من عام 2015 لغاية عام 2020.

وتم دراسة هذه المجموعة على فترتين مستقلتين، الفترة الأولى هي ما قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) والتي تشمل الفترة من عام 2015 لغاية 2017، أما الفترة الثانية فهي فترة بداية تطبيق المعيار وما بعد تطبيقه والتي تشمل الفترة من عام 2018 لغاية عام 2020.

4-3-3-1 الفترة الأولى ما قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من عام 2015 لغاية عام 2017.

الجدول (4-29): صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثالثة ومصرف مخصص تدني الذمم المدينة عام 2015

صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2015 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)					
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	مصرف مخصص تدني مدينون	2015	نسبة مصرف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل
1	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	HOLI	-220256	-1332688	17%
2	شركة الشرق الأوسط للتأمين	MEIN	0	2210131	0%
3	شركة الصفاة للتأمين	SFIC	-550000	-1570711	35%
4	شركة فيلادلفيا للتأمين	PHIN	-20000	315996	-6%
5	شركة المتوسط والخليج للتأمين	MDGF	-150000	94105	-159%

إن مصرف مخصص تدني الذمم المدينة يمثل الزيادة أو انخفاض في قيمة المخصص للفترة مالية واحدة، ففي شركة الشرق الأوسط للتأمين لم يحدث تغيير على مخصص الذمم المدينة لعام 2015 عن عام 2014 ولذلك كان مصرف مخصص الذمم المدينة يساوي صفر.

إن نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل، تمثل مقياساً لمدى نسبة تخفيض أرباح أو زيادة الخسارة التي سوف يحدثها مصروف مخصص تدني الذمم المدينة من صافي الدخل وعكس في حال رد مصروف مخصص تدني الذمم المدينة، فقد بلغت نسبة مصروف تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل لشركة المتوسط والخليج للتأمين -159% أي عمل مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى تخفيض صافي الدخل بنسبة 159%، ويعود السبب في ارتفاع هذه النسبة على الرغم من وجود انخفاض في مصروف مخصص تدني الذمم المدينة عن عام 2014 هو انخفاض حجم صافي الدخل لشركة المتوسط والخليج للتأمين مقارنة مع باقي شركات التأمين لنفس المجموعة، حيث كلما كانت نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل أقل كلما كان أفضل للشركة.

الجدول (4-30): صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثالثة ومصروف مخصص التدني الذمم المدينة عام 2016

صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2016 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)					
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	مصروف مخصص تدني مدينون	صافي الدخل 2016	نسبة مصروف مخصص تدني مدينون إلى صافي الدخل
1	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	HOLI	0	1072022	0%
2	شركة الشرق الأوسط للتأمين	MEIN	0	4583876	0%
3	شركة الصفاة للتأمين	SFIC	0	-557745	0%
4	شركة فيلادلفيا للتأمين	PHIN	-6205	259868	-2%
5	شركة المتوسط والخليج للتأمين	MDGF	-75108	495391	-15%

إن مصروف مخصص تدني الذمم المدينة يمثل الزيادة أو انخفاض في قيمة المخصص للفترة المالية واحدة، ففي شركة الأراضي المقدسة للتأمين لم يحدث تغيير على مخصص الذمم المدينة لعام 2016 عن عام 2015 ولذلك كان مصروف مخصص الذمم المدينة يساوي صفر، وكذلك الأمر بنسبة لشركة الشرق الأوسط وشركة الصفاة للتأمين.

إن نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل، تمثل مقياساً لمدى نسبة تخفيض أرباح أو زيادة الخسارة التي سوف يحدثها مصروف مخصص تدني الذمم المدينة من صافي الدخل وعكس في حال رد مصروف مخصص تدني الذمم المدينة، حيث كلما كانت نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل أقل كلما كان أفضل للشركة التأمين.

الجدول (4-31): صافي دخل شركات التأمين للمجموعة الثالثة ومصروف مخصص تدني الذمم المدينة عام 2017

صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2017 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)					
نسبة مصروف مخصص تدني مدينون إلى صافي الدخل	2017	مصروف مخصص تدني مدينون	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم الشركة
0%	-169693	0	HOLI	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	1
0%	1162567	0	MEIN	شركة الشرق الأوسط للتأمين	2
10%	-1455401	-150000	SFIC	شركة الصفوة للتأمين	3
-9%	105720	-10000	PHIN	شركة فيلادلفيا للتأمين	4
20%	-980125	-191146	MDGF	شركة المتوسط والخليج للتأمين	5

إن مصروف مخصص تدني الذمم المدينة يمثل الزيادة أو انخفاض في قيمة المخصص للفترة مالية واحدة، ففي شركة الأراضي المقدسة للتأمين لم يحدث تغيير على مخصص الذمم المدينة لعام 2017 عن عام 2016 ولذلك كان مصروف مخصص الذمم المدينة يساوي صفر، وكذلك الأمر بنسبة لشركة الشرق الأوسط.

إن نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل، تمثل مقياساً لمدى نسبة تخفيض أرباح أو زيادة الخسارة التي سوف يحدثها مصروف مخصص تدني الذمم المدينة من صافي الدخل وعكس في حال رد مصروف مخصص تدني الذمم المدينة، حيث كلما كانت نسبة مصروف مخصص تدني الذمم المدينة إلى صافي الدخل أقل كلما كان أفضل للشركة التأمين.

ومن خلال استخدام المؤشرات الإحصائية ومتمثل بالمتوسط الحسابي arithmetic mean والانحراف المعياري standard deviation لمخصص تدني الذمم المدينة (المتغير المستقل) وصافي الدخل شركات التأمين الأردنية (المتغير التابع) لشركات التأمين المجموعة الثالثة للفترة من عام 2015 لغاية 2017 قبل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، فإننا نلاحظ ما يلي:

الجدول (4-32): المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثالثة لعام 2015.

المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثالثة لعام 2015			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص تدني ذمم المدينة 2015	صافي الدخل 2015	نسبة مصرف مخصص الذمم المدينة إلى صافي الدخل لعام 2015
المتوسط الحسابي	-188051.200	-56633.400	332%
الانحراف المعياري	376102.400	113266.800	
أقل قيمة	0.000	-1570711.000	
أكبر قيمة	-550000.000	2210131.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثالثة من الشركات التأمين لعام 2015 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصرف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2015 وصافي الدخل لعام 2015، وبناء ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الثالثة كاملة وبلغت نسبة متوسط مصرف مخصص الذمم المدينة إلى متوسط صافي الدخل هي 332% أي عملت على زيادة خسارة الشركة بنسبة 332%، وأن السبب في ارتفاع النسبة هو تباين نتائج شركات التأمين لنفس المجموعة فهناك شركات حققت أرباح وشركات حققت خسائر مما أدى إلى انخفاض المتوسط الحسابي لصافي الدخل للمجموعة كاملة، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-33): المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثالثة لعام 2016

المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثالثة لعام 2016			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص تدني ذمم المدينة 2016	صافي الدخل 2016	نسبة مصرف مخصص الذمم المدينة إلى صافي الدخل لعام 2016
المتوسط الحسابي	-16262.600	1170682.400	-1%
الانحراف المعياري	48787.800	3512047.200	
أقل قيمة	0.000	-557745.000	
أكبر قيمة	-75108.000	4583876.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثالثة من الشركات التأمين لعام 2016 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصرف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2016 وصافي الدخل لعام 2016، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-34): المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثالثة لعام 2017

المؤشرات الإحصائية لشركات التأمين للمجموعة الثالثة لعام 2017			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص تدني ذمم المدينة 2017	صافي الدخل 2017	نسبة مصرف مخصص الذمم المدينة إلى صافي الدخل لعام 2017
المتوسط الحسابي	-70229.200	-267386.400	26%
الانحراف المعياري	140458.400	534772.800	
أقل قيمة	0.000	-1455401.000	
أكبر قيمة	-191146.000	1162567.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثالثة من الشركات التأمين لعام 2017 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصرف مخصص تدني الذمم المدينة لعام 2017 وصافي الدخل لعام 2017، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

4-3-3-2 الفترة الثانية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) من عام 2018 لغاية عام 2020.

حيث أن هذه المجموعة عملت على تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية على الذمم المدينة والذمم المدينة لمعيدي التأمين فقط.

تمت دراسة الشركات في عام 2018 على جزئين، الجزء الأول في الأول من كانون الثاني لعام 2018 حيث يشمل أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة، حيث تختلف نسبة التأثير باختلاف رصيد الأرباح المدورة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-35): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثالثة عام 2018

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على أرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية عام 2018					
الرقم الشركة	اسم شركة التأمين	رمز	أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)	الأرباح المدورة 1/1/2018	نسبة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) إلى الأرباح المحتجزة
1	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	HOLI	-29091	-10347649	0.3%
2	شركة الشرق الأوسط للتأمين	MEIN	-422837	10872644	-4%
3	شركة الصفوة للتأمين	SFIC	-216750	-2851508	8%
4	شركة فيلادلفيا للتأمين	PHIN	-112273	-239245	47%
5	شركة المتوسط والخليج للتأمين	MDGF	-500000	-3519327	14%

إن أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية للعام 2018 يمكن تقسيمه الى جزئين، حيث أن الجزء الأول في الأول من كانون الثاني عام 2018 ويشمل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة، حيث تختلف نسبة التأثير باختلاف

رصيد الأرباح المدورة لشركة التأمين الأردنية، حيث بلغت أعلى نسبة لتأثير تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لشركة فيلادلفيا للتأمين حيث بلغ 47% أي أدى ذلك إلى مضاعفة الخسائر المدورة سابقاً، ثم تليها شركة المتوسط والخليج للتأمين حيث بلغت نسبة أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) إلى الأرباح المحتجزة 14%، بهذا نرى أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) كان له آثار كبيرة على تخفيض الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية، والتي بدورها سوف تؤثر على حقوق المساهمين وعلى نسبة الأرباح الموزعة سنوياً، والتي بدورها تؤثر بشكل مباشر على سعر سهم الشركة في السوق.

الجدول (4-36): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثالثة عام 2018

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2018							
نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية الى صافي الدخل	صافي الدخل 2018	مجموع التغيير مصروف مخصص الخسائر الائتمانية 2018	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة - ذمم معيدي التأمين	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة - مدينون	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم الشركة
5%	-131395	-6845	-4190	-2655	HOLI	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	1
0%	1212958	0	0	0	MEIN	شركة الشرق الأوسط للتأمين	2
-25%	567298	-143319	0	-143319	SFIC	شركة الصفوة للتأمين	3
6%	-222672	-12794	-8643	-4151	PHIN	شركة فيلادلفيا للتأمين	4
0%	35729	0	0	0	MDGF	شركة المتوسط والخليج للتأمين	5

أما الجزء الثاني للأثر لعام 2018، فهو يتضمن التغيير في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (المتغير المستقل) وأثره على صافي الدخل لشركة التأمين الأردنية (المتغير التابع)، إن التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إما أن يكون بزيادة مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي بدورها تؤدي إلى تخفيض صافي دخل شركة التأمين أو زيادة الخسارة في حال كانت شركات التأمين قد حققت خسائر حيث كلما كانت النسبة أقل كلما كان أفضل لشركة التأمين، وإما أن يكون هنالك تخفيض (رد) من مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي بدورها سوف تؤدي إلى زيادة صافي الدخل أو تخفيض الخسائر المحققة من شركات التأمين حيث أن ارتفاع النسبة كلما كان أفضل لشركات التأمين، وحسب البيانات المالية التي تم جمعها لعام 2018 من شركات التأمين فإننا نرى مصروف مخصص الخسائر الائتمانية لشركة الشرق الأوسط للتأمين وشركة المتوسط والخليج للتأمين لم يطرأ عليها تغيير لعام 2018 بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على الأرصدة الإفتتاحية للأرباح المحتجزة في 2018/1/1 ولذلك ظهر التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية في قائمة الدخل لشركة صفر، كما تختلف نسبة التغيير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل من شركة تأمين إلى أخرى من حيث تخفيض صافي الدخل وأي زيادة الخسارة، وكما ذكر سابقاً كلما كانت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل أقل كلما كان ذلك أفضل لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-37): أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثالثة عام 2019

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2019							
نسبة التغيير في مصرف مخصص الخسائر الائتمانية الى صافي الدخل	صافي الدخل 2019	مجموع التغيير مصرف مخصص الخسائر الائتمانية 2018	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة - ذمم معيدي التأمين	التغيير في مصروف مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة - مدينون	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم الشركة
0%	-2893172	-10521	-4881	-5640	HOLI	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	1
-30%	1011416	-302543	0	-302543	MEIN	شركة الشرق الأوسط للتأمين	2
22%	-350073	-75963	-10000	-65963	SFIC	شركة الصفوة للتأمين	3
0%	-1567707	-7645	52703	-60348	PHIN	شركة فيلادلفيا للتأمين	4
-175%	131134	-230000	0	-230000	MDGF	شركة المتوسط والخليج للتأمين	5

أما في عام 2019، كانت نسبة تأثير التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لشركة التأمين الأردنية أكبر من نسبة تأثير عام 2018 حيث بلغت أعلى نسبة 175%- وكانت خاصة بالشركة المتوسط والخليج للتأمين حيث بلغت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل 175%-، وهذه النسبة تعني تحفيض صافي الدخل بنسبة 175% ويعود السبب في ذلك هو ارتفاع التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة نتجية وجود ذمة لأطراف ذات علاقة بمبلغ 1890017 دينار، وكما تم ذكر سابقاً كلما كانت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر

الإئتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل أقل كلما كان أفضل لشركات التأمين الأردنية، وعلى العكس تماماً في حالة وجود رد في مصروف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة.

الجدول (4-38): أثر تطبيق نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثالثة عام 2020

أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 على صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية لعام 2020							
نسبة التغيير في مخصص الخسائر الإئتمانية الى صافي الدخل	صافي الدخل 2020	مجموع التغيير مخصص الخسائر الإئتمانية 2018	التغيير في مخصص خسائر الإئتمانية - المتوقعة - ذمم معيدي التأمين	التغيير في مخصص خسائر الإئتمانية - المتوقعة - مدينون	رمز	اسم شركة التأمين	الرقم الشركة
	895563				HOLI	شركة الأراضي المقدسة للتأمين	1
-30%	1011416	-302543	-100000	-202543	MEIN	شركة الشرق الأوسط للتأمين	2
	-131649				SFIC	شركة الصفوة للتأمين	3
	-500369				PHIN	شركة فيلادلفيا للتأمين	4
252%	-562784	-1417347	0	-1417347	MDGF	شركة المتوسط والخليج للتأمين	5

أما في عام 2020، لم تمكن من الحصول إلا على البيانات الأولية لشركات التأمين هي:

شركة الأراضي المقدسة للتأمين، شركة الصفوة للتأمين، وشركة فيلادلفيا، حيث أن البيانات الأولية

توفر صافي الدخل والخسارة المتحققة فقط، حيث أن السبب في عدم نشر البيانات المالية الخاصة

بتلك الشركات أنها تلك الشركات بحاجة إلى موافقة من قبل إدارة التأمين وتصويب أوضاعها. وفي

مقابل حققت شركة المتوسط والخليج للتأمين، نسبة التغيير مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

إلى صافي الدخل 252%، وهذه النسبة تعني زيادة الخسارة المحققة لعام 2020 بنسبة 252%، وهي أعلى من نسبة التغيير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2019 بنسبة 77%، ويعود السبب في ذلك ارتفاع هذه النسبة هو ارتفاع التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم المدينة نتجية وجود ذمة لأطراف ذات علاقة بمبلغ 3822358 دينار، وكما تم ذكر سابقاً كلما كانت نسبة التغيير في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل أقل كلما كان أفضل لشركات التأمين الأردنية، وعلى العكس تماماً في حالة وجود رد في مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة.

ومن خلال دراسة المؤشرات الإحصائية للفترة من عام 2018 لغاية عام 2020 للمجموعة الثالثة، والمتمثلة باحتساب الوسيط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المالية التي تم جمعها لشركات التأمين الأردنية وفق ما يلي:

الجدول (4-39): المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على رصيد الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثالثة عام 2018

المؤشرات الإحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على رصيد الافتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية المجموعة الثالثة عام 2018			
المؤشر الإحصائي	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة 2018	صافي الدخل 2018	نسبة مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لعام 2018
المتوسط الحسابي	-256190.200	-1217017.000	21%
الانحراف المعياري	512380.400	2434034.000	
أقل قيمة	-29091.000	-10347649.000	
أكبر قيمة	-500000.000	10872644.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثالثة من الشركات التأمين لعام

2018 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2018

والرصيد الإفتتاحي للأرباح المحتجزة لعام 2018، وبناءً ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الثانية كاملة وبلغت نسبة متوسط مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى متوسط الأرصدة الإفتتاحية للأرباح المدورة لعام 2018 هي 21% أي عملت على زيادة رصيد الخسائر المدورة بنسبة 21%، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-40): المؤشرات الاحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل شركات التأمين الأردنية المجموعة الثالثة عام 2018

المؤشرات الاحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل شركات التأمين الأردنية المجموعة الثالثة عام 2018			
المؤشر الإحصائي	مصرف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة 2018	صافي الدخل 2018	نسبة مصروف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لعام 2018
المتوسط الحسابي	-32591.600	292383.600	-11%
الانحراف المعياري	65183.200	584767.200	
أقل قيمة	0.000	-222672.000	
أكبر قيمة	-143319.000	1212958.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثالثة من الشركات التأمين لعام 2018 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصروف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لعام 2018 وصافي الدخل لعام 2018، وبناءً ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الأولى كاملة وبلغت نسبة متوسط مصروف مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة إلى متوسط صافي الدخل هي 11%- أي عملت على تخفيض صافي الدخل للشركات بنسبة 11%، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

الجدول (4-41): المؤشرات الاحصائية لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على صافي الدخل
شركات التأمين الأردنية المجموعة الثالثة عام 2019

صافي الدخل لشركات التأمين الأردنية ومخصص خسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2019 بعد تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)			
المؤشر الإحصائي	مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة 2019	صافي الدخل 2019	نسبة خسائر الائتمانية المتوقعة إلى صافي الدخل لعام 2019
المتوسط الحسابي	-125334.400	-733680.400	17%
الانحراف المعياري	250668.800	1467360.800	
أقل قيمة	-7645.000	-2893172.000	
أكبر قيمة	-302543.000	1011416.000	

تم استخدام الإحصاء الوصفي للبيانات المالية لمجموعة الثالثة من الشركات التأمين لعام 2019 وذلك نتيجة تباين كبير في كل من مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لعام 2019 وصافي الدخل لعام 2019، وبناءً ذلك تم احتساب متوسط الحسابي للمجموعة الثالثة كاملة وبلغت نسبة متوسط مصروف مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى متوسط صافي الدخل هي 17% أي عملت على زيادة خسائر شركات التأمين الكجموعة الثالثة بنسبة 17%، وكما ذكر سابقاً كلما كانت النسبة أقل كلما كانت أفضل بالنسبة لشركات التأمين الأردنية.

أما في عام 2020، لم يتم احتساب المؤشرات الإحصائية وذلك بسبب نقص في البيانات المالية لشركات التأمين المجموعة الثالثة.

4-3-4 المجموعة الرابعة

تم دراسة هذه المجموعة المكونة من شركتي تأمين مدرجة في سوق عمان للاوراق المالية للفترة من عام 2015 لغاية عام 2020.

أعلنت شركة النسر للتأمين من الإفصاحات الخاصة بالسياسات المحاسبية المطبقة في شركة النسر للتأمين والتعديلات والتحديثات التي طرأت عليها، أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) للفترة من عام 2018 لغاية 2020، لم ينتج أي أثر على القوائم المالية للشركة. وذلك بنسبة لشركة الاتحاد الدولي العربي للتأمين حيث أعلنت الشركة أن تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) للفترة من عام 2018 لغاية 2020، لم ينتج أي أثر على القوائم المالية للشركة.

4-4 اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى (H_{01}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية تبعا لعدد بنود المعيار التي تم تطبيقها. لاختبار الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لصافي الدخل قبل تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة، والجدول (4-42) يبين ذلك:

الجدول (4-42): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لصافي الدخل قبل تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد المعايير المطبقة في الشركة

عدد البنود المطبقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5 بنود	854225	685068
3 بنود	-21349	1341200
بندين	282221	1427598

يلاحظ من خلال الجدول (4-42) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لصافي الدخل قبل تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات الحسابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الاحادي ANOVA وجاءت النتائج كما في الجدول (4-43).

الجدول (4-43): تحليل التباين الأحادي للفروق في صافي الدخل قبل تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2774886939654	2	1387443469827	1.335	.288
داخل المجموعات	18711090459012	18	1039505025501		
المجموع	21485977398666	20			

يلاحظ من خلال الجدول (4-43) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في صافي الدخل قبل تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة حيث بلغت قيمة ف للدرجة الكلية (1.335) بمستوى دلالة (0.288)، وهي قيمة أعلى من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في صافي الدخل قبل تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة.

ولاختبار الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لصافي الدخل بعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة، والجدول (4-44) يبين ذلك:

الجدول (4-44): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لصافي الدخل بعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة

عدد البنود المطبقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
5 بنود	957602	618055
3 بنود	1025921	2682359
بندين	-99620	744760

يلاحظ من خلال الجدول (4-44) وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لصافي الدخل بعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات الحسابية ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الاحادي ANOVA وجاءت النتائج كما في الجدول (4-45).

الجدول (4-45): تحليل التباين الأحادي للفروق في صافي الدخل بعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4410667290318	2	2205333645159	1.417	.268
داخل المجموعات	28005728156795	18	1555873786489		
المجموع	32416395447113	20			

يلاحظ من خلال الجدول (4-45) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في صافي الدخل بعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة حيث بلغت قيمة ف للدرجة الكلية (1.417) بمستوى دلالة (0.268)، وهي قيمة أعلى من (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في صافي الدخل بعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) تبعا لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة.

والجزء التالي يبين اختبار الفرضيات الفرعية التابعة للفرضية الرئيسية الاولى:

الفرضية الفرعية الأولى (H_{01-1}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم

(9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في

المجموعة الاولى والتي طبقت جميع بنود المعيار.

لاختبار الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارت للعينات

المترابطة لتحديد الفروق بين صافي الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم

(9) لدى الشركات التي تطبق جميع البنود، والجدول رقم (4-46) يبين النتائج.

الجدول (4-46): نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في صافي الدخل قبل وبعد تطبيق بنود

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق جميع البنود

عدد البنود المطبقة	القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
5 بنود	قبل التطبيق	854225	685068	-103377	502270	-0.713	11	.491
	بعد التطبيق	957602	618055					

يبين الجدول (4-46) عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

بين صافي الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي

تطبق جميع البنود، حيث بلغت قيمة "ت" (-0.713)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص

على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين صافي الدخل قبل

وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق جميع البنود.

- الفرضية الفرعية الثانية (H_{01-2}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثانية والتي طبقت ثلاثة بنود من بنود المعيار.

لاختبار الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارت للعينات المترابطة لتحديد الفروق بين الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق ثلاثة بنود، والجدول رقم (4-47) يبين النتائج.

الجدول (4-47): نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق ثلاثة بنود

عدد البنود المطبقة	القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
3 بنود	قبل التطبيق	-21349	1341200	-1047270	3740365	-0.560	3	.615
	بعد التطبيق	1025921	2682359					

يبين الجدول اعلاه عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين صافي الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق ثلاثة بنود، حيث بلغت قيمة "ت" (-0.560)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين صافي الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق ثلاثة بنود.

- الفرضية الفرعية الثالثة (H_{01-3}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثالثة والتي طبقت بندين من بنود المعيار.

لاختبار الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارت للعينات المترابطة لتحديد الفروق بين صافي الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق بندين، والجدول رقم (4-48) يبين النتائج.

الجدول (4-48): نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق بندين

عدد البنود المطبقة	القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
بندين	قبل التطبيق	282221	1427598	381841	1066010	.801	4	.468
	بعد التطبيق	-99621	744760					

يبين الجدول (4-48) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

بين صافي الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق بندين، حيث بلغت قيمة "ت" (0.801)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين صافي الدخل قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق بندين.

• الفرضية الفرعية الرابعة: (H_{01-4}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم

(9) على قائمة الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في

المجموعة الرابعة.

تم إفصاح من خلال البيانات المالية لشركات التأمين الأردنية المجموعة الرابعة بأنه لا يوجد أثر

جوهري لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على بياناتها المالية.

الفرضية الرئيسية الثانية (H_{02}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية تبعاً لعدد بنود المعيار التي تم تطبيقها.

ولاختبار الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار ت العينات المستقلة (Independent T test) للأرباح المدورة تبعاً لعدد البنود المطبقة بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، والجدول (4-49) يبين النتائج:

الجدول (4-49) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأرباح المدورة تبعاً لعدد البنود المطبقة بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)

عدد البنود المطبقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
جميع البنود	1408539.25	1453025.690	2.418	14	.030
3 بنود	-799532.25	-1983957.023			
3 بنود	-799532.25	-1983957.023	1.181	15	.256
بندين	-1217017.00	-7721019.590			

يظهر الجدول (4-49) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في الأرباح المدورة تُعزى لتطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) بين الشركات التي تطبق كافة البنود والتي تطبق ثلاثة بنود حيث كانت قيمة ت (2.418) وهي قيمة ذات دلالة أقل من (0.05)، وكانت الفروق لصالح الشركات التي تطبق كافة البنود حيث بلغ المتوسط الحسابي للأرباح المدورة (1408539) بينما بلغ المتوسط الحسابي للشركات التي تطبق ثلاثة بنود (-799532)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في لأرباح المدورة تُعزى لتطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) بين الشركات التي تطبق ثلاث بنود وبندين حيث كانت قيمة ت (1.181)، وهي قيمة ذات دلالة أعلى من (0.05).

وحيث أن الدراسة اعتمدت على تصنيف شركات التأمين في أربعة مجموعات حسب عدد البنود التي طبقتها شركة التأمين، فإن هذه الفرضية سيتم اختبارها بناء على هذه المستويات الأربعة.

• الفرضية الفرعية الأولى (H_{02-1}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الأولى والتي طبقت جميع بنود المعيار.

لاختبار الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارت للعينات المترابطة لتحديد الأثر قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق جميع البنود، والجدول رقم (4-50) يبين النتائج.

الجدول (4-50)

نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في المخصص قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق جميع البنود

عدد البنود المطبقة	القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
5 بنود	قبل التطبيق	0.00	0.00	-230083	124240	-6.415	11	0.000
	بعد التطبيق	-230083	124240					

يبين الجدول (4-50) وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة في قائمة المركز المالي قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق جميع البنود، حيث بلغت قيمة "ت" (-6.415)، وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه توجد أثر ذات دلالة

إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين المخصص قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق جميع البنود.

- الفرضية الفرعية الثانية (H_{02-2}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثانية والتي طبقت ثلاثة بنود من بنود المعيار.

لاختبار الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارت للعينات المترابطة لتحديد الأثر قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق ثلاثة بنود من بنود المعيار، والجدول رقم (4-51) يبين النتائج.

الجدول (4-51)

نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في المخصص قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق ثلاثة بنود

عدد البنود المطبقة	القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
3 بنود	قبل التطبيق	0.00	0.00	173803-	274055	1.268-	3	0.294
	بعد التطبيق	173803-	274055					

يبين الجدول (4-51) عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$)

بين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة في قائمة المركز المالي قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق ثلاثة بنود، حيث بلغت قيمة "ت" (-1.268)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا توجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة في قائمة المركز المالي قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق ثلاثة بنود.

- الفرضية الفرعية الثالثة (H_{02-3}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثالثة والتي طبقت بندين من بنود المعيار.

لاختبار الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبارت للعينات المترابطة لتحديد الفروق بين المخصص قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق بندين، والجدول رقم (4-52) يبين النتائج.

الجدول (4-52)

نتائج اختبار "ت" للعينات المترابطة للفروق في المخصص قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق بندين

عدد البنود المطبقة	القياس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجة الحرية	الدلالة الاحصائية
بندين	قبل التطبيق	0.00	0.00	256190-	200658	2.855-	4	0.046
	بعد التطبيق	256190-	200658					

يبين الجدول (4-52) وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة في قائمة المركز المالي قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق بندين، حيث بلغت قيمة "ت" (0.801)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة في قائمة المركز المالي قبل وبعد تطبيق بنود معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) لدى الشركات التي تطبق بندين.

• الفرضية الفرعية الرابعة (H_{02-4}): لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة المركز المالي لشركات التأمين الاردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الرابعة.

وقد أفصحت هذه الشركات على عدم وجود أثر جوهري لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على مخصص خسائر ائتمانية متوقعة في قائمة المركز المالي للشركات هذه المجموعة.

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

1-5 نتائج الدراسة

2-5 التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يعرض الفصل الحالي أهم النتائج التي توصل إليها ومناقشتها، كما يعرض هذا الفصل التوصيات التي وضعها الباحث بالاستناد إلى ما تم التوصل إليه من نتائج.

1-5 نتائج الدراسة

وفيما يلي أهم النتائج التي التوصل إليها في هذه الدراسة:

1- لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) على قائمة الدخل لشركات

التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية تبعاً لعدد بنود المعيار التي تم تطبيقها.

2- لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على صافي

الدخل لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية وعلى مستوى كافة المجموعات.

3- يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على الأرصدة

الإفنتاحية للأرباح المدورة لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية تبعاً لعدد بنود المعيار المطبقة في الشركة.

4- يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على الأرصدة

الإفنتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الأولى.

5- لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على الأرصدة الإفتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثانية.

6- يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على الأرصدة الإفتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الثالثة.

7- لا يوجد أثر لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على الأرصدة الإفتتاحية للأرباح المحتجزة لشركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في المجموعة الرابعة.

2-5 التوصيات

اعتماداً على ما تناولته المحاور السابقة من نتائج خاصة بالدراسة الحالية يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1- يجب على شركات التأمين أن توفر قدرأً كافياً من الشفافية عند إعداد القوائم المالية وخصوصاً فيما تعلق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية).

2- ضرورة الاهتمام بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) في توفير أساس صلب لعملية المقارنة بين أداء المنشآت أو لمقارنة أداء المنشأة نفسها في فترات مالية متتالية.

3- العمل على إجراء دراسات تتعلق بأثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 (الأدوات المالية) على القوائم المالية لشركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية في ظل

حائجة كورونا وارتفاع معدلات التعثر وانخفاض مستوى تصنيف الائتماني للشركات والأفراد في ظل جائحة كورونا.

4- توحيد نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية، وذلك لتوفير معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة للشركات التأمين الأردنية.

5- ضرورة وجود تشريعات رقابية على محددات والمعطيات المتعلقة بالتصنيف الائتماني الخاص بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لشركات التأمين الأردنية.

6- على شركات التأمين العمل على إعادة نسبة احتساب نموذج الخسائر الائتمانية بشكل دوري، على أن يكون على الأقل مرة كل سنتين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو نصار، محمد وجمعة، جميدات (2020). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان، دار وائل للنشر.
- الاتحاد الأردني لشركات التأمين، (2020). قطاع التأمين في الأردن، التقرير العام، عمان الأردن.
- التكروري، حسن ياسين (2015). الصعوبات التي تواجه البنوك التجارية الأردنية في التطبيق المبكر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9)، دراسة تطبيقية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة (عمان، الأردن).
- جمعية المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (2014). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
- حجر، دكتور عبدالملك (2018). شرح لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) IFRS للأدوات المالية. ديلوبت أند توش الشرق الأوسط. أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- الخالدي، أحمد (2016). الآثار المحتملة لتطبيق متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 (إخفاض نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة) على البنوك العاملة في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- زمر، عماد سعيد (2012). دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير الدولية على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، المجلد الثالث.
- سقف الحيط، فراس إسماعيل مسعود (2016). أثر تطبيق الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) في جودة مخرجات النظام المحاسبي لشركات التأمين في الأردن. (رسالة ماجستير)، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
- الطراونة، أنس مصلح (2015). العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

عرنوق، بهاء غازي (2014). "أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 30، (1)، 561-584.

عصيمي، أحمد زكريا زكي (2012). أثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤ به للبنوك السعودية. مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جمعية طنطا، العدد الثاني.

المجالي، رامي (محرر) (2020). أهمية قطاع التأمين وإلغاء هيئة التأمين. عمان: زاد الأردن الإخباري. أهمية قطاع التأمين وإلغاء هيئة التأمين

محمد، صلاح علي أحمد (2017). "دراسة تحليلية لآثار المترتبة على تبني 9 IFRS على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، 9، (1)، 1-26.

مكتب العبيان والعصيمي وشركاءهم (2010). المعيار الدولي رقم 9 بديلاً للمعيار 39 المحاسبي نهاية 2010م، صحيفة الأنباء الكويتية، الاقتصاد، العدد 240 الخميس 18 فبراير 2010م، ص(1).

مهنيون العرب للتدقيق (2018). منهجية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9). مركز الدراسات مهنيون العرب، عمان، الأردن.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)، (2014). ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجزء أ، عمان، المطابع المركزية.

ويفر، ليزا (2016). إدارة التحول من IFRS إلى US GAAP، دار جيميرا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Al Hayek, A. F, El Haija, F. A. (2011). The Adoption of IFRS (9) in the Jordan Banking Sector: are Accountant Ready to Adopt by Understanding the Recognition and Measurement, **International Journal of Economics & Financial studies**, (Vol 1), Issue 1, 39-57.
- Beerbaum D., (2015). Significant Increase in Credit Risk According to IFRS 9: Implications for Financial Institutions **International Journal of Economic Management Science**, Vol.4, Issue .9.
- Chan, Stephen (2010). Partner, head of technical, and training, from IAS 39 to IFRS 9: More than just Aname change, BDO Hong Kong explains the background to New IFRS and the key changes.
- Crowe Howard, (2014). Professional auditors, issues No.3.3rd quarter.
- Deloitte, (2016). Adrain on Resources? The Impact of IFRS 9 on Banking Sector Regulatory Capital.
- Emil Linde & Jesper Moller Pedersen (2008). Comparative analysis between IAS 39 & IFRS 9. Copenhagen Business School.
- ERNST AND YOUNG, (2011). Hedge accounting under IFRS 9 – a closer look at the changes and challenges, EYG No. AU0765.
- Fernandez. F. S., and M. M. C. Arana. 2010. Effects of comprehensive income on ROE in a context of crisis: Empirical evidence for IBEX -35 listed companies (2004-2008). **International Business & Economics Research Journal**, 9 (1).
- Gazzola, p., and S. Amelio. 2014. The impact of comprehensive income on the financial ratios in a period of crises, **Procedia Economics and Finance**.
- Günther Gebhardt ,(2015) "Impairments of Greek Government Bonds under IAS 39 and IFRS 9": A Case Study . vol. 13, issue 2, 169-196.

Hassan Ali (2011). Understanding the differences between IAS 39 and IFRS 9, *Accounting Today*.

IASC, (2014). IFRS 9.

IFRS 9 Financial Instruments, project summary, July 2014.

International Accounting Standards Board, (2009). IFRS9 Financial Instruments Part 1: Classification and Measurement.

Michael Page, (2014). Business Models as a Basis for Regulation of Financial Reporting, **Journal of Management and Governance**, Vol.18, Issue.3

Novotny –Farkas, Zoltan, (2016) " The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability" . Accounting in Europe (Forthcoming), Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2817983>

Obradovic, V, and N. Karapavlovic .2017. Financial reporting of comprehensive income in the food and beverage sector in the Republic of Serbia. **Ekonomika Poljaoprivrede 64**.

Onali, Enrico and Ginesti, Gianluca and Ballestra, Luca Vincenzo (2017) Investor reaction to IFRS for financial instruments in Europe: the role of firm-specific factors. *Finance Research Letters*, 21 . pp. 72-77. ISSN 1544- 612

Porzio C., Malafrente I. and Starita, M. (2016)." The Nature and Determinants of Disclosure Practices in the Insurance Industry: Evidence from European Insurers", **International Review of Analysis**, (Vol 45), pp.367-382.

Starita M. and Malafrente I. (2014). "Capital Requirements, Disclosure and Supervision in the European Insurance Industry-New Challenges towards Solvency II", Working Paper.

Tong, Tan Liong (2014). A Review of Expected Credit Loos Model, MASB Working Group (WQ 63) Consolidation, Malaysia.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية

www.joif.org

www.ase.com.jo

www.sdc.com.jo

www.jsc.gov.jo

موقع الاتحاد الأردني لشركات التأمين

موقع بورصة عمان

موقع مركز إيداع الأوراق المالية

موقع هيئة الأوراق المالية